جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

الدراسات العليا

البحث التطبيقي

عنوان البحث باللغة العربية	تقييم تجارة مصر الخارجية مع دول الكوميسا .... رؤية مستقبلية
عنوان البحث باللغة الإنجليزية	Evaluating Egypt's foreign trade with COMESA countries ...Future vision
إعداد	محمد عبد المحسن ابراهيم محروس
إشراف	د/ احـــمد رشـــــاد استاذ الاقتصاد المساعد مدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية

لاستكمال متطلبات

الحصول على الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

2021/2020

ملخص البحث التطبيقي

يعد التعاون بإنشاء تكتلات اقتصاديه سواء إقليميه أو دوليه سمة من سمات التنمية في المجتمع الدولي ويعتبر تجمع الكوميسا أحد التجمعات الإقليمية الهامه في القارة الأفريقية، وبالتعرف على اتفاقية الكوميسا وفوائدها ودراسة تطور التبادل التجارى بين مصر وهذه الدول ووضع رؤية مستقبلية لاستفادة من الاتفاقية من اهم الاهداف التى تسعى هذه الدراسة لتنفيذها. وحيث ان موضوع الدراسة لم يحظى بالدراسة بالشكل الكاف للوقوف على حلول له لتقييم حجم التجارة الخارجية بين مصر ودول الكوميسا وكيفية الاستفادة الكاملة من تطبيق هذه الاتفاقية. تم استخدام المنهج الاستنباطى اعتمادا على حساب بعض المؤشرات لتقييم حجم التجارة الخارجية مع دول الكوميسا تمهيدا لطرح رؤية مستقبلية لزيادة نفاذ الصادارات المصرية الى دول هذا التكتل .وانتهت الدراسة الى ان مصر تمتع بميزة نسبية ظاهرة فى انتاج وتصدير بعض المجموعات السلعية وكذا تمتع مصر بارتفاع قيمة مؤشر تماثل الصادرات لها مع بعض دول التكتل .وايضا يوجد ازدياد فى التوافق التجارى بين الصادرات المصرية وواردات دول الكوميسا بنسب اعلى من التوافق التجارى بين الواردات المصرية وصادرات دول الكوميسا. واوصت الدراسة الى التغلب على المشاكل اللوجيسيتية التى تعتبر من الاسباب الرئيسية لضعف التبادل التجارى. وكذا الحد من المعوقات الداخلية التى يتعامل معها المصدرين. وتقليل العقبات التى تتصل بالنفاذ الى الأسواق الأفريقية. وتحسين واقع مناخ الاستثمار وزيادة جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية – الكوميسا – مؤشر تماثل الصادرات – مؤشر التوافق التجارى

Abstract

Cooperation in establishing economic blocs, whether regional or international, is a feature of development in the international community, and COMESA is considered one of the important regional blocs in the african continent, by knowing about COMESA agreement, its benefits, studying the development of trade exchange between Egypt and these countries and developing a future vision to benefit from the agreement is one of the most important goals for this study. Whereas, the subject of the study was not sufficiently studied to find solutions for it to evaluate the volume of foreign trade between Egypt and COMESA countries and how to fully benefit from the implementation of this agreement. The deductive approach was used based on the calculation of some indicators to evaluate the volume of foreign trade with COMESA countries in preparation for putting forward a vision to increase the penetration of Egyptian exports to the countries of this bloc. The study concluded that Egypt has a revealed comparative advantage in the production and export of some commodity groups, as well as Egypt enjoys the high value of its export similarity index with some of the bloc countries. Also, there is an increase in trade complementarity index between Egyptian exports and COMESA countries 'imports at rates higher than the trade complementarity index between Egyptian imports and COMESA countries' exports. The study recommended overcoming logistical problems, which is one of the main causes of weak trade exchange. as well as reducing the internal obstacles that exporters deal with, reduce obstacles related to access to African markets.And improving the reality of the investment climate and increasing the attraction of foreign direct investment.

Keywords: Foreign Trade – COMESA- Export Similarity Index- Trade Complementarity Index

1. المقدمة

أصبح التعاون بإنشاء تكتلات اقتصاديه سواء إقليميه أو دوليه سمة من سمات التنمية في المجتمع الدولي ويعتبر تكتل السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقى (**الكوميسا**) أحد التكتلات الإقليمية الهامه في القارة الأفريقية، حيث تأسس هذا التكتل في نوفمبر 1993 ليحل محل اتفاقية منطقة التجارة التفضيلية (**PTA**) بين دول الإقليم لشرق وجنوب أفريقيا والتي وقعت من رؤساء دول وحكومات الإقليم سنة 1981 ودخلت حيز التنفيذ في عام 1982. والهدف الأساسي من هذا التكتل هو الاستفادة من الحجم الكبير للأسواق عن طريق تنمية التجارة والموارد الطبيعية والبشرية، وتحقيق المصالح المتبادلة للدول الأعضاء، والحصول على وضع أفضل في المفاوضات مع الغير[1].

وقعت مصر على الانضمام إلى الاتفاقية بتاريخ 1998/6/29 وتم البدء في تطبيق الإعفاءات الجمركية على الواردات من باقي الدول الأعضاء اعتبارا من 1999/2/17 على أساس مبدأ المعاملة بالمثل وللسلع التي يصاحبها شهادة منشأ معتمدة من الجهات المعنية بكل دولة[2].

وقد بلغت الصادرات المصرية الى دول الكوميسا عام 1997 (اى قبل عام من تطبيق الاتفاقية) حوالى 106 مليون دولار والتى مثلت 2.7 % من اجمالى صادرات مصر الى العالم ووصلت قيمة الصادرات عام 2005 الى 433 مليون دولار والتى مثلت 4.1 % من اجمالى صادرات مصر الى العالم ووصلت قيمة الصادرات عام 2010 الى 2412 مليون دولار والتى مثلت 8.8 % من اجمالى صادرات مصر الى العالم اما بالنسبة لعام 2019اصبحت قيمة الصادرات 2152 مليون دولار والتى مثلت 7.1 % من اجمالى صادرات مصر الى العالم[3].

اما بالنسبة الى الواردات المصرية من الكوميسا ففى عام 1997 كانت القيمة 213 مليون دولار والتى مثلت 1.6 % من اجمالى واردات مصر من العالم وظلت هذه القيمة فى الارتفاع لتصل الى 299 ملوين دولار عام 2005 والتى مثلت 1.5% من اجمالى واردات مصر من العالم الخارجى اما بالنسبة لعام 2010 بلغت قيمة الواردات 966 مليون دولار والتى مثلت 1.8 % من اجمالى واردات مصر من العالم الخارجى ووصلت قيمة الوارادت عام 2019 من الكوميسا 1128 مليون دولار والتى مثلت 1.5 % من اجمالى واردات مصر من العالم[4].

وتتوافر لدول التكتل المقومات الاقتصادية والسياسية والتى قد لا تتوافر فى غيرها من التجمعات الاقتصادية الاخرى الا ان استغلال هذه المقومات من خلال زيادة الصادرات يجابه كثيرا من المشاكل والمعوقات التى يجب على الجانب المصرى العمل على تخطيها منها[5].

معوقات داخلية (النقل الداخلى – معوقات خاصة بالمؤسسات الحكومية – خطوط الملاحة)

معوقات خارجية (عقبات تتصل بالنفاذ الى الأسواق الأفريقية , عقبات تتعلق بمجال النقل والشحن)

---

[1] محمد عبد المجيد حسين - يناير (2018) - تقييم أداء التكامل الإقليمي في الكوميسا– المركز الديمقراطي العربي – ص1

[2] نها نوفل (2020)– وزارة التجارة والصناعة - قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية - إدارة أفريقيا - اتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (الكوميسا).

[3] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء – النشرة السنوية لبيانات التجارة الخارجية – اعداد مختلفة

[4] المرجع السابق نفسه

[5] معهدالتخطيط القومى سبتمبر (2017) - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (283) - اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية واثارها على الاقتصادات الافريقية عموما والاقتصاد المصرى خصوصا – ص 43

2. هدف/ أهداف البحث

- دراسة الاتفاقية ومنصوصها واهدافها .
- معرفة مجموعات السلع المدرجة ضمن بنود الاتفاقية .
- تبيان الفوائد التى عادت على مصر من الانضمام للاتفاقية.
- معرفة الوضع الحالى للاتفاقية .
- الوقوف على معوقات تطبيق الاتفاقية .
- تقييم تطور التبادل التجارى بين دول الكوميسا خلال الفترة من عام 1997 وحتى 2019.
- وضع تصور لرؤية مستقبلة للاستفادة من الاتفاقية .

3. أهمية البحث

يتمثل هدف الدراسة فى مساعدة متخذ القرار فى الوقوف على الوضع الراهن لتجارة مصر الخارجية مع الكوميسا, وتبيان اهم المجموعات السلعية التى تحظى باهتمام كبير فى هذه التجارة وبالتالى الفرص التصديرية لهذا التجمع وكذلك الوقوف على اهم التحديات والمشاكل امام النفاذ الى ذلك التجمع ووضع رؤية مستقبلية لتعظيم استفادة مصر من التجارة البينية مع دول الكوميسا.

4. فروض أو تساؤلات البحث

أ- تحتل مصر مكانه ومركز متقدمين عن كافة دول الكوميسا من حيث المؤشرات التنموية والتجارة الخارجية.

ب- تتمتع مصر بميزة نسبية ظاهرة **(RCA)** للسلع المدرجة بالاتفاقية بالمقارنة مع باقى دول الاتفاقية.

ج- يوجد بعض العقبات والقيود التى يؤدى تزليلها الى دعم وتعزيز فرص ومجالات التعاون الاقليمى بين الدول وبعضها.

5. حدود البحث

النظاق المكانى – دول مجموعة الكوميسا.

النطاق الزمنى – بيانات الفترة (2001 – 2019).

6. الدراسات السابقة

استهدفت دراسة **(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء – 2017)**[1] التعرف على واقع التجارة الخارجية فى مصر. وكذا إلقاء الضوء على أهمية الصادرات المصرية ودورها فى علاج العديد من المشاكل الأقتصادية التى يعانى منها المجتمع المصرى مثل البطاله والتضخم وإرتفاع أسعار العملات الأجنبيه أمام الجنيه المصرى. والتعرف على التجارة الخارجية بصفه عامه ودول الكوميسا بصفه خاصه. وكذا التعرف على الميزة التنافسية للصادرات المصرية فى الأسواق و المخاطر والمعوقات التى تواجة التجارة الخارجية فى مصر وطرق التصدى لها . وفى سبيل تحقيق ذلك اتبعت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى بالإضافة إلى أسلوب المعالجات الإحصائية باستخدام الحاسب الآلى والبرامج الجاهزة مثل SPSS ، اختبار Chow Test ، كما تم تحويل قيم الصادرات من الأسعار الجارية إلى الأسعار الثابتة باستخدام بيانات مكمش الصادرات طبقا للبيانات المنشورة بالموقع الالكترونى للبنك الدولى.

وكانت ابرز النتائج مايلى:

1- هناك (٣٣) مجموعة سلعية تمثل اغلب الصادرات المصرية لدول الكوميسا.
2- يوجد (١٦) مجموعة سلعية من ضمن المجموعات السلعية محل الدراسة يوجد بها مزايا تنافسية ظاهرة هى مجموعات(04-07-08-11-13-17-20-21-33-34-63-68-69-70-76-96).
3- هناك (6) مجموعات سلعية بها ميزه تنافسية للصادرات ولم تصل إلى الميزة التنافسية الظاهرة وعلى الدولة دعم المنتجين لهذه المجموعات ببرنامج فعلى لتحويلها إلى ميزه تنافسية ظاهرة وهى مجموعات (19-27-39-82-85-94).
4- هناك إحدى عشر مجموعة سلعية لا يوجد بها اى ميزة تنافسية يجب تشجيع المنتجين بها ودعمها لتتحول إلى ميزة تنافسية للصادرات ومن ثم تتحول إلى ميزة تنافسية ظاهرة وهى مجموعات (15-30-32-40-48-72-73-74-83-84-90).

[1] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء يوليو (2017) دراسة التجارة الخارجية واثارها على الاقتصاد المصرى خلال الفترة من 2006 وحتى 2015 مع دراسة خاصة عن دور الكوميسا .

- (04 البان ومنتجاتها وبيض وعسل-07 خضرونباتات ودرنات صالحه للاكل -08 فواكه وأثمار صالحه للاكل-11 منتجات مطاحن شعير ناشط ونشاحبوب -13 صمغ وخلاصات نباتية -17 سكر ومصنوعات سكرية-20 محضرات خضر وفواكه واجزاؤها-21 محضرات غذائية متنوعة -33 زيوت عطرية ومحضرات تجميل – 34 صابون ، محضرات غسيل وشموع صناعية-63 أصناف أخرى جاهزه وملابس مستعمله – 68 مصنوعات حجر واسمنت-69 منتجات من خزف-70 زجاج ومصنوعاته -76 المنيوم ومصنوعاته-96مصنوعات متنوعه)
- (19 محضرات حبوب ودقيق ونشا -27 وقود وزيوت معدنية ومنتجات تقطيرها -39 لدائن ومصنوعاتها-82 عدد وأدوات قاطعة للمائدة -85 الات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها -94 أثاث ومنشأت جاهزةالصنع)
- (15 شحوم وزيوت وشموع نباتية وحيوانية-30 منتجات الصيدلة -32 خلاصات للدباغة والصباغة وأصباغ -40 مطاط ومصنوعاته -48 ورق ومصنوعات من عجائن الورق -72 حديد وصلب_فولاذ -73 مصنوعات من حديد أو صلب _فولاذ -74 نحاس ومصنوعاته- 83 اصناف متنوعة من معادن عادية -84 مراجل،الات ،أجهزة الية وأجزاؤها -90 أجهزة للبصريات والسينما وأجزاؤها)

وفى هذا السياق استهدفت دراسة (**الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء – 2018**)[1]التعرف على واقع التنافسية لصادرات السلع الصناعية فى مصر و تصنيف السلع الصناعية المصرية طبقا لنوع الصناعة (متناهية الصغر – صغيرة جدا – صغيرة – متوسطة) وكذا تحديد السلع الصناعية التى تحتاج إلى دعم فى الفترة القادمة.ووضع آليات لتحويل السلع الصناعية التى لاتتمتع بميزة تنافسية إلى سلع ذات ميزة تنافسية. والمساعدة فى وضع رؤية لتوجيه الدعم الموجة من البنك المركزى المصرى للصناعات الصغيرة لإنتاج سلع محددة. وفى سبيل تحقيق ذلك اتبعت الدراسة منهج حساب يتم حساب الميزة التنافسية الظاهرة (RCA) من الفرق بين الميزة التنافسية للصادرات(RXA) والميزة التنافسية للواردات (RMA) ومعرفة ما اذا كانت الميزة التنافسية الظاهرة موجبة واكبر من الواحد الصحيح فإن هذا يعنى تمتع الدولة بميزة تنافسية فى صادراتها.وإذا كانت الميزة التنافسية الظاهرة موجبة وأقل من الواحد الصحيح فإن هذا يعنى تمتع الدولة بميزة تنافسية فى صافى تجارتها الخارجية فى هذه السلعة . وإذا كانت الميزة التنافسية سالبة أى أصغر من الصفر فإن هذا يعنى عدم تمتع الدولة بأى ميزة تنافسية فى هذه السلعة.

وكانت من ابرز النتائج مايلى :

1- وجود ميزة تنافسية كبيرة فى عدد من السلع و التى تنتمى إلى صناعات متناهية الصغر و صناعات صغيرة جدا وصناعات صغيرة و صناعات متوسطة . الامر الذى يوضح امكانية زيادة الصادرات المصرية و نموها بشكل كبير فى السلع ذات الميزة التنافسية الظاهرة.

2- السلع التى يوجد بها ميزة تنافسية للصادرات ولم تصل إلى ميزة تنافسية ظاهرة يمكن اتباع مجموعة من الاجراءات للوصول بها إلى ميزة تنافسية ظاهرة لتصبح مثل السلع التى تتمتع بها بميزة نسبية ظاهرة.

3- اما باقى السلع و التى لايوجد بها اى ميزة تنافسية فتعتبر تحدى للصناعة المصرية.

4- تم تقسيم وتصنيف السلع التى تم حساب الميزة التنافسية لها ووضعها فى مجموع من السلع أعطى إليها ألوان لتميزها ووضع سياسات وإجراءات تتناسب مع لون كل مجموع من السلع .

5- تم تقسيم السلع الى ثلاثة مجموعات وهى سلع ذات تنافسية ظاهرة (اكبر من الواحد) أعطيت اللون الأخضر ، سلع ذات تنافسية فى الميزان التجارى(اقل من الواحد واكبر من الصفر) وأعطيت اللون الأصفر،سلع لا تتمتع بميزة تنافسية(سالبة اقل من الصفر) وأعطيت اللون الأحمر.

6- مع تصنيف هذا المجموع حسب حجم المنشأة إلى صناعات (متناهية الصغر – صناعات صغيرة جدا – صناعات صغيرة – صناعات متوسطة) .

7- وضع قائمة بعشرون سلعة بالمجموع من السلع ذات اللونى الأحمر والأصفر كتوصية لضمهم للمبادرة خلال الفترة القادمة ليتحولوا إلى اللون الأخضر.

[1] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء سبتمبر (2018) - قياس تنافسية الصادرات القائمة على الصناعات الصغيرة فى ضوء مبادرة البنك المركزى .

واستهدفت دراسة **(حرم محمد بدوى محمد وعبد العظيم سليمان المهل– 2015)**[1] التعرف علي مفهوم الكوميسا وأهدافها والمجالات التي تتطرق إليها. وكذا معرفة أثر إتفاقية الكوميسا علي الميزان التجاري وتنمية الصادرات. وفى سبيل تحقيق ذلك اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي بتناول جميع الجوانب المتعلقة بمشكلة البحث لتفسير اسباب وجود الحالة والخروج باحكام عامة تطبق علي الحالات المماثلة لها عن طريق جمع المعلومات عن المشكلة وتصنيفها وجمع البيانات من خلال المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والأوراق العلمية التي تخص الدراسة. وكانت من ابرز النتائج مايلى :

1- إستمر الميزان التجاري سالباً في الفترة من 2002 وحتي 2012 وظل في عجز متصاعد سببه ضعف الصادرات السودانية لدول الكوميسا مقابل الواردات لضعف الميزة التنافسية للصادرات.
2- عدم إستفادة السودان من التعريفة الصفرية في الكوميسا لأن معظم صادرات السودان من المنتجات الأولية (سمسم – الصمغ العربي – جلود – قطن – فول سوداني) والتي تصدر بنسبة أكبر إلى الدول الصناعية والدول العربية وشرق آسيا .والتي تصف بأنها(ثقيلة الوزن – كبيرة الحجم – قليلة القيمة).
3- الإستمرار في إتفاقية الكوميسا يمنح السودان فرصة الإستفادة من التقنيات الحديثة في الإنتاج لرفع الإنتاج والإنتاجية وتخفيض تكاليف الإنتاج للمستوي التنافسي. خاصة وأن التجارة الخارجية تسهم إسهاماً مقدراً في إقتصاد السودان.

واستهدفت دراسة **(معهد التخطيط القومى 2000)**[2] تبيان فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعة الكوميسا ضمن سلسلة من قضايا التخطيط والتنمية . وقد تضمنت الدراسة تحليلا شاملا لهيكل الانتاج وخريطة التجارة البينية للدول الاعضاء بمنظمة الكوميسا فى مجالات الزراعة والصيد والصناعة .

وقد انتهت الدراسة الى:

1- ان مصر امامها بعض فرص التصدير الى الدول الاعضاء فى مجال السلع المصنوعة كالادوية والعقاقير الطبية ، الحديد والصلب ,الزجاج ,الالومنيوم وتشكيلاته , الغزل والنسيج .
2- تتمتع مصر بفرص سانحة لاستيراد الكثير مما تحتاجه فى قطاع الزراعة مثل الشاى ،البن،الذرة ، القمح ،اللحوم ،الاسماك ، من دول التجمع باسعار اقل من الاسعار العالمية .
3- مع الرغم من تواضع الصادرات والواردات المصرية الى دول التجمع فى الوقت الحاضر الا ان هذه السوق تعد منفذا واعدا للصادرات والواردات المصرية فى المستقبل اذا تم التغلب على بعض المشاكل التى تعوق انسياب التجارة بين الطرفين .

---

[1] حرم محمد بدوى محمد وعبد العظيم سليمان المهل (2015) اثر اتفاقية الكوميسا على الميزان التجارى (2002-2012) - مجلة العلوم الاقتصادية Journal of Economic Sciences - Volume 16(2) 2015.

[2] معهد التخطيط القومى يونيه (2000) سلسلة قضايا سلسلة قضايا التنمية التخطيط والتنمية رقم 133 – فرص ومجالات التعاون بين مصر ودول الكوميسا .

واستهدفت دراسة **(زينب عبد الله, هند نبيل محمد ,منيرة جلال النجار 2018)**[1] دراسة تطور التبادل التجارى للسلع الزراعية بين مصر ودول الكوميسا والتعرف على أهم الشركاء التجاريين لمصر من دول التجمع ، وأهم السلع المتبادلة بينهم ، وكيف يمكن تنمية التجارة البينية بين مصر ودول تجمع الكوميسا ، من خلال عملية احلال للسلع والمنتجات التى يتم تصديرها او استيرادها من خارج الكوميسا، والتعرف على اسباب ضعف التبادل التجارى بين مصر ودول الكوميسا وأهم المعوقات التى تحول دون تحقيق معدلات النمو المرجوه فى ظل الميزة التفضيلية المتاحة لدول التكتل مع بعضها البعض.

وقد انتهت الدراسة الى:

1- بلغت قيمة الصادرات الكليه المصرية للكوميسا بين حد أدنى بلغ نحو1.64 مليار دولار عما 2008 ، وحد اقصى بلغ حوالى 2.58 مليار دولار 2012 . وقد بلغت الاهمية النسبية لقيمة صادرات مصر الى الكوميسا نحو 7.52 % ن اجمالى صادرات مصر الى العالم كمتوسط للفترة (2008-2017) . كما تراوحت قيمة الواردات المصرية من الكوميسا بين حد ادنى بلغ حوالى 0.95 مليار دولار عام 2015 وحد اقصى بلغ حوالى نحو 1.15 مليار دولار عما 2008 ، وقد بلغت الاهمية النسبية لقيمة الوارادات المصرية من الكوميسا نحو 1.29% من اجمالى الوارادت المصرية كمتوسط لفترة الدراسة .

2- بلغت نسبة تغطية الصادرات للوارادت المصرية مع الكوميسا نحو 258.7 % كمتوسط لفترة الدراسة الامر الذى يعبر عن كفاءة التجارة الخارجية المصرية لدول الكوميسا وان هذه الاسواق واعدة للصادرات المصرية

3- تبين ان ليبيا والسودان واريتريا اهم دول الكوميسا من حيث قيمة الصادرات المصرية للكوميسا والبالغة نحو 1.98مليار دولار كمتوسط للفترة (2008-2017) ، وان كينيا وزامبيا وليبيا ثم السودان اهم دول الكوميسا من حيث قيمة الوادرات المصرية من الكوميسا بأهمية نسبية بلغت نحو 34.2% ، 30.1%، 17.5%، 7.4% على الترتيب من متوسط قيمة الواردات المصرية من الكوميسا والبالغة نحو 794 مليون دولار خلال نفس الفترة . كما يتضح ان التبادل التجارى بين مصر ودول الكوميسا يتركز على خمس دول فقط هى ليبيا والسودان وكينيا وزامبيا واريتريا بأهمية نسبية بلغت 89.1% من اجمالى تجارة مصر مع الكوميسا وهو مايشير الى ضعف التبادل التجارى مع باقى دول التجمع.

4- تتسم الصادرات المصرية الى الكوميسا بالتنوع النسبى مقارنة بوارداتها وقد تبين ان قيمة الصادرات الزراعية المصرية من المجموعات السلعية الزراعية المختلفة لتجمع الكوميسا تمثل حوالى 6.3% من اجمالى الصادرات الزراعية المصرية والتى بلغت 14.7 مليون دولار كمتوسط للفترة (2012-2017) ، وان قيمة الصادرات المصرية من المصنعات الغذائية من الخضر والفاكهة لدول الكوميسا تليها قيمة صادرات النباتات الطبية والعطرية و الخضر الطازجة ثم الفاكهة الطازجة بأهمية نسبية بلغت نحو

[1] زينب عبد الله, هند نبيل محمد ,منيرة جلال النجار ديسمبر (2018) العلاقات التجارية الزراعية بين مصر واتحاد الكوميسا- المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى –العدد السابع - المجلد الثامن والعشرون.

19.6%،10.8%،4.9%،3.2% وذلك من اجمالى الصادرات الزراعية المصرية لنفس المجموعات السلعية كمتوسط لفترة الدراسة .

5- تبين ان أهم الصادرات الزراعية المصرية لتجمع الكوميسا هى مجموعة المصنعات الغذائية وأهم الواردات الزراعية المصرية من دول التجمع هى الشاى ، كما تبين ان اهم شريك تجارى على مستوى الصادرات الزراعية المصرية جاءت ليبيا باهمية نسبية بلغت 68.3% من اجمالى الصادرات الزراعية المصرية للكوميسا واهم شريك تجارى على مستوى الواردات الزراعية المصرية جاءت كينيا بأهمية نسبية بلغت 94.3% من اجمالى الوارادت الزراعية المصرية للكوميسا

واستهدفت دراسة **(عزت ملك قناوى ,نيرة يحيى سليمان 2005)**[1] رصد وتحليل اثر انضمام مصر لعضوية منظمة الكوميسا على اداء تجارة مصر الخارجية مع دول المجموعة ، وانه يفترض حدوث تحسن ملموس فى مؤشرات هذا الاداء لصالح مصر عما كانت عليه قبل انضمامها لعضوية المجموعة .

وقد انتهت الدراسة الى:

1- هناك زيادة ملموسة فى حجم كل من الصادرات والواردات المصرية مع دول الكوميسا . وبالتالى فى حجم التبادل التجارى بين مصر ودول المجموعة عما كانت عليه احجامها قبل انضمام مصر لعضوية المجموعة.

2- هناك استقرار ملحوظ مصحوب بأتجاه عام نحو الارتفاع ، وفى قيمة كل من الصادرات والواردات المصرية مع دول الكوميسا ، وبالتالى فى حجم التبادل التجارى بين مصر ودول المجموعة خلافا لتقلبها بين الانخفاض والارتفاع قبل انضمام مصر لعضوية المجموعة.

3- ارتفع عجز الميزان التجارى المصرى مع دول الكوميسا بصورة كبيرة بعد انضمام مصر لعضوية المجموعة ، نتيجة ارتفاع حجم الواردات بأكثر من الارتفاع فى حجم الصادرات .

4- ان درجة التركز فى عملية التبادل التجارى بين مصر ودول الكوميسا ظلت كما هى عالية بعد انضمام مصر لعضوية المجموعة ، واذا ظلت دائة الشركاء الرئيسين فى هذه العملية من مستوردين وموردين شيقة , وهى تشمل بعد انضمام مصر الى المجموعة : السودان وكينيا (من منطقة حوض النيل والبحيرات العظمى) وموريشيوس وزامبيا ومالاوى (من منطة الجنوب الافريقى) ، وهذه الدول الخمسة منذمة لمنطقة التجارة الحرة للكوميسا (افتا) . وقد كانت تلك الدائرة تشمل قبل انضمام مصر لعضوية المجموعة خمس دول ايضا وهم : السودان وكينيا واثيوبيا ومالاوى وزيمبابوى ، وبعد الانضمام خرجت من الدائرة اثيوبيا وزيمبابوى (والدولة الاولى غير منضمة لمنظقة التجارة الحرة افتا) ودخلت بدلا منهما موريشيوس وزامبيا .

[1] عزت ملك قناوى,نيرة يحيى سليمان (2005) الآثار الاقتصادية لإتفاقية الكوميسا على تجارة مصر الخارجية مع دول المجموعة- مجلة مصر المعاصرة - مج , 96 ع477 ، 478.

واستهدفت دراسة **(محمد عبد المجيد حسين- 2018)**[1] دراسة كل الأهداف والمباديء والهيكل التنظيمي لتكتل الكوميسا . وكذا تحليل أداء التجاره الدوليه للتكتل .ومنها تحليل أداء التجاره البينيه للتكتل ودراسة معوقات التكامل الإقليمي للتكتل وكيف يمكن التغلب عليها.

وقد انتهت الدراسة الى:

1- تفاوتت التجمعات الاقليمية فيما حققته من خطوات نحو تحقيق التكامل الاقليمى , حيث حققت بعضها تقدم ملحوظ فى هذا الصدد ,فى حين مازال البعض الاخر يواجه صعوبات مختلفة . فلقد حدث تقدم محدود فى ثلاثة من التجمعات الثمانية وهم (الاياك والايكواس والكوميسا والسادك والايغاد والايمواه والسين والصاد والايكاس) فيما يتعلق باقامة مناطق للتجارة الحرة واتحادات جمركية وهى تجمع (UMA) ,وتجمع سين–وصاد ,وتجمع الايجاد.

2- بينما حققت كل من الكوميسا و (EAC) والايكواس تقدم ملحوظ فى هذا الصدد . ولكن لا يزال أمامها الكثير لتحقيق أهداف معاهدة أبوجا وبوجه عام من مؤشرات التكامل الخمس التاليه نجد ان التكتلات الاقتصاديه داخل الجماعه الاقتصاديه الافريقيه قد وصلوا جميعا الي المرحله الثالثه من التكامل في كلا من (تطوير البنيه التحتيه, والتكامل الانتاجي , والتكامل التجاري , والتكامل المالي والاقتصادي, وحرية انتقال عناصر الانتاج) ولايزال هناك قصور في (التكامل المالي والاقتصادي الكلي) رغم وصول التكتلات الثمانية للمرحلة السادسة في (التكامل التجاري).

3- لا تزال الكوميسا لم تتجاوز المرحله الثالثه من مراحل التكامل التي نصت عليها ابوجا ولا اياً من التكتلات الأخري بإقامة إتحاد جمركي علي مستوي كل جماعه ففي الكوميسا تم تكوين مجموعة عمل وزارية لتقييم موقف الدول الأعضاء فيما يتعلق بإستعدادها للدخول فى الإتحاد الجمركى الذي كان من المتوقع له أن يدخل إلى حيز النفاذ فى 30 يونيو 2012م غير ان الجداول الموائمة بالتعريفة الجمركية المقترحة والجداول المقترحة الغير موائمة بالتعريفة الجمركية المقترحة من الكوميسا والسلع الحساسة والسلع التى يراد إستثناؤها إتضح جلياً أنه وبأى حال من الأحوال لن يقوم الإتحادالجمركى فى المواعيد المحددة للإعلان عنه رسميا ومؤخراً تم تحديد عام 2019 للوصول إلى الاتحاد الجمركى فى القارة الأفريقية مروراً بمنطقة التجارة الحرة القارية فى عام 2017 كموعد مبدئى وذلك فى إطار تنفيذ معاهدة أبوجا.

[1] محمد عبد المجيد حسين(2018) تقييم أداء التكامل الإقليمي في "الكوميسا" المركز الديمقراطي العربي

7. اختبار ما ورد بفروض أو تساؤلات البحث حسب تسلسلها مدعماً بالجداول والنتائج التحليلية

(1) الاطار المفاهيمى.

(1-1) السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقى (COMESA).

بدأ تاريخ الكوميسا في ديسمبر 1994 عندما تم تشكيلها لتحل محل منطقة التجارة التفضيلية السابقة (PTA) التي كانت موجودة عام 1981 م ودخلت حيز التنفيذ في نهاية العام 1988 م. وقد تم تأسيس الكوميسا كمنظمة مستقلة ذات سيادة للدول التي وافقت على التعاون في تنمية مواردها الطبيعية والبشرية لصالح جميع شعوبها، وبالتالي يمكن تلخيص استراتيجية الكوميسا الحالية في عبارة "الازدهار الاقتصادي من خلال التكامل الإقليمي"[1].

(1-2) تعريف ومراحل التكامل الاقتصادى والمميزات المرافقة لها .

(1-2-1) تعريف التكامل الاقتصادى

هو مجموعة من الاجراءات المتخذة من طرف دولتين او اكثر والتى ترمى الى ازالة كافة الحواجز والقيود الجمركية على التجارة فى السلع والخدمات , وكذا انتقال عناصر الانتاج , كما يتضمن التنسيق المستمر والمتصل بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغية تحقيق تنمية شامله تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دولة , مع ضرورة توافر فرص متكافئة لكل عضو من الدول الاعضاء [2].

ويمر التكامل الاقتصادى بين الدول عبر عدة مراحل مختلفة تمثل درجات متباينة من التعاون الاقتصادى بين المشتركين , ويمكن تقسيم مراحل التكامل الاقتصادى الى نوعين اساسيين [3]:

أ. مرحلة تشجيع حرية انتقال السلع والخدمات وعوامل الانتاج بين الدول الاعضاء.

ب. المرحلة السابقة بالاضافة للتجارة الحرة وانتقال عوامل الانتاج على زيادة التعاون فى ميادين السياسة المالية والنقدية.

(1-2-2) مراحل التكامل الاقتصادى:

(1-2-2-1) اتفاقية التجارة التفضيلية PTA(Preferential Trade Agreement):

وتعتبر اضعف شكل من اشكال التكامل الاقليمي , حيث تميز بعض الدول من خلال فرض تعريفة جمركية اقل على الواردات منها من دون ازالة التعريفة . وهذه المعاملة مرفوضة طبقا لمبدا

---

[1] الموقع الرسمى للكوميسا – على الرابط التالى https://www.comesa.int/what-is-comesa/ تاريخ الاطلاع 2021/1/7

[2] بن ناصر محمد (2008) المشاريع العربية المشتركة ودورها فى تعزيز التكالم الاقتصادى العربى- رسالة ماجستير– كلية العلوم الاقتصادية – جامعة الجزائر – ص 7

[3] جون هدسون, مارك هرندر(1987) العلاقات الاقتصادية الدولية , ترجمة : طه عبد الله منصور , محمد عبد الصبور محمد على ,دار المريخ , الرياض , السعودية –ص 569

الدولة الاولى بالرعاية Most Favored Nation احد المبادىء الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية[1]

.

(1-2-2-2) منطقة التجارة الحرة Free Trade Area:

تتشكل هذه المنطقة عندما يتفق عدد من الدول على اسقاط التعريفة فى ما بينهم مع احتفاظهم بها تجاه العالم الخارجى. ونظرا لاختلاف التعريفة الجمركية من دولة لدولة تجاه العالم الخارجى , فان دول منطقة التجارة الحرة تتبع " قواعد المنشا" ،حيث تنمع هذه القواعد استيراد السلع الى داخل المنطقة من قبل الدولة العضو بمنطقة التجارة الحرة ذات التعريفة الاقل ثم اعادة تصديرها لدولة ذات تعريفة جمركية اعلى [2].

(1-2-2-3) الاتحاد الجمركى Custom Union:

يتشكل هذا الاتحاد عندما تتفق مجموعة من الدول على ازالة التعريفة الجمركية فى ما بينها والاتفاق على تعريفة موحدة تجاه الغير مثل (مجلس التعاون الخليجي من عام 2003 ،وكذلك منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ عام 2005) وفى الوقت الذى تتخلص دول الاتحاد من مشاكل قواعد المنشا فانها تواجه تنسيق السياسات حيث يجب اتفاق جميع دول الاتحاد على تعريفات جمركية موحدة لكافة السلع [3].

(1-2-2-4)السوق المشتركة Common Market:

هى درجة أعلى من السير نحو الوحدة الإقتصادية، لأنّ الإلغاء لا يشمل التعريفات الجمركية والقيود الإدارية فقط، بل يتعدى ذلك ليقر حرية انتقال عوامل الإنتاج ورؤوس الأموال والأشخاص. لقد انطوت جميع مراحل المناقشة حتى الآن على تخفيض أو إلغاء القيود الجمركية إزاء انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء . وتبقى الدول الأعضاء في ظل هذه الترتيبات حرة في تبني سياسات مالية ونقدية خاصة بها تحقق لها أهدافها الإقتصادية الكلية كأهداف التضخم والعمالة [4].

(1-2-2-5) الاتحاد الاقتصادى Economic Union:

في هذه المرحلة وإلى جانب زوال القيود على انتقال السلع وعوامل الإنتاج، فإنّ الدول الأعضاء تسعى لتنسيق سياساتها الإقتصادية بهدف إزالة التمييز الناتج عن اختلاف هذه السياسات[5] .

---

[1] المعهد العربى للتخطيط (2009) التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادى الاقليمى - سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية– الكويت - العدد الواحد والثمانون – ص 8.
[2] المرجع السابق نفسه – ص ص 8-9.
[3] المرجع السابق نفسه – ص 9.
[4] بن ناصر محمد (2008) مرجع سبق ذكره – ص 17.
[5] المرجع السابق نفسه – ص 17.

(1-2-2-6) الاتحاد النقدي Monetary Union:

يعرّف التكامل النقدي على أنّه مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية، عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدّول الأعضاء فى الاتحاد، لأنّ صور التكامل الإقتصادي السابقة تنشأ عنها مشكلات نقدية، قد تعرقل تحقيق التكامل التام، ممّا يستوجب وجود عملة موحدة تسهّل طريقة الدفع بين دول منطقة التكامل [1].

(1-2-2-7) الإندماج الإقتصادي الكامل Full economic integration :

توحيد السياسات النقدية والمالية والاجتماعية وتلك الخاصة بمحاربة الأزمات الدورية، مع إنشاء سلطة فوق قومية على صعيد أطراف الإندماج تكون متمتعة بسلطة اتخاذ القرارات الملزمة للدول الاطراف[2].

جدول رقم (1) : المميزات المرافقة لمراحل التكامل الاقتصادى :

المميزات / المراحل	تخفيض العوائق التجارية المتبادلة	التخلص من العوائق التجارية المتبادلة	عوائق تجارية خارجيـة	حرية حركة عوامـل الإنتاج	تنـسيق السياسات للـدول الأعضاء	سياسة مالية ونقدية موحدة تحددها سلطة مركزية
اتفاقيات التجارة التفضيلية	*					
منطقة التجارة الحرة	*	*				
الاتحاد جمركي	*	*	*			
السوق مشتركة	*	*	*	*		
الاتحاد اقتصادي	*	*	*	*	*	
الإندماج الإقتصادي الكامل	*	*	*	*	*	*

المصدر : جون هدسون, مارك هرندر,1987 العلاقات الاقتصادية الدولية , ترجمة : طه عبد الله منصور , محمد عبد الصبور محمد على ,دار المريخ , الرياض , السعودية – ص 572

(1-3) دول وهيئات ومؤسسات والهيكل التنظيمى للكوميسا[3].

(1-3-1) دول تجمع الكوميسا:

يبلغ عدد الدول الأعضاء في الكوميسا 21 دولة وهم: (مصر وكينيا والسودان وليبيا وزامبيا وملاوي وزيمبابوي وأثيوبيا وجيبوتي ومدغشقر وأوغندا وإريتريا والكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا وسيشل وجزر القمر وسوازيلاند وموريشيوس وتونس، بالإضافة لانضمام الصومال)4. ويزيد عدد سكانها عن

[1] المرجع السابق نفسه – ص 18.

[2] اكرام عبد الرحيم (2002) – التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادى العربى (العولمة والتكتلات الاقليمية البديلة) ,مكتبة مبدولى ,الطبعة الاولى ,مصر – ص 66.

[3] حرم محمد بدوى محمد وعبد العظيم سليمان المهل (2015) اثر اتفاقية الكوميسا على الميزان التجارى (2002-2012) -مجلة العلوم الاقتصادية Journal of Economic Sciences - Volume 16(2) 2015– الصفحة 84 .

[4] نها نوفل(2020) وزارة التجارة والصناعة- قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية - إدارة أفريقيا - اتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (الكوميسا).

583 مليون نسمة ، الناتج المحلي العالمي الذي يبلغ 805 مليار دولار ، يبلغ اجمالى تجارة التكتل في السلع قيمة 324 مليار دولار أمريكي ، وتشكل الكوميسا سوقًا رئيسيًا للتجارة الداخلية والخارجية.

(1-3-2) الهيئات والمؤسسات الموجودة بالكوميسا:

(أنشأت الكوميسا أيضًا مؤسسات متخصصة مثل بنك التجارة والتنمية لشرق وجنوب إفريقيا (PTA Bank) ، وشركة إعادة التأمين PTA (ZEP-RE)، وغرفة المقاصة ، ومحكمة الكوميسا للكوميسا. العدالة لتوفير البنية التحتية المالية المطلوبة ودعم الخدمات. عززت الكوميسا أيضًا خطة ضمان المخاطر السياسية ، وهي وكالة التأمين التجاري الإفريقي (ATI) ، ومعهد المنتجات الجلدية (LLPI) ، بالإضافة إلى مخطط تأمين عبر الحدود ، وهو بطاقة الكوميسا الصفراء)[1].

(1-3-3) الهيكل التنظيمى للكوميسا[2]:

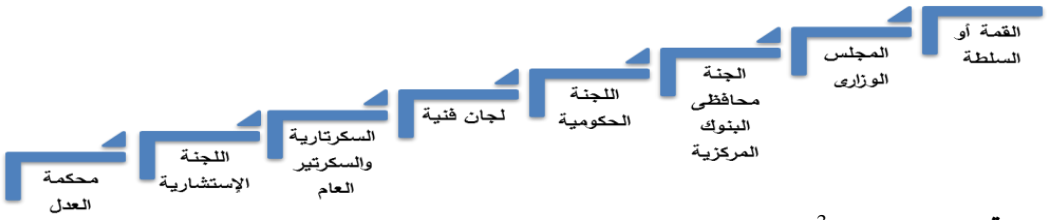

(1-4) رؤية تجمع الكوميسا[3]:

تسعى الكوميسا إلى تفكيك الحواجز الهيكلية والمؤسسية أمام التجارة البينية والتبادلات التجارية فيما بين الدول الأعضاء فيها من أجل إنشاء كتلة اقتصادية إقليمية تنافسية دولية متكاملة قادرة على القيادة و الحفاظ على نمو المنطقة وتطورها. لتحقيق الأهداف والغايات المحددة ، طورت الكوميسا استراتيجيات ترتكز عليها عدة ركائز ، وهي: (سياسات اقتصادية كلية ونقدية أكثر تناسقًا في جميع أنحاء المنطقة – جذب الاستثمارات بموجب بيئة أكثر أمنًا وإطارًا قانونيًا يعزز نمو القطاع الخاص– التصنيع من أجل صناعة أكبر إنتاجيه – زيادة الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي – استغلال أكثر عقلانية للموارد الطبيعية – التطوير الاقتصادي للبنية الاساسية – تعزيز تكامل السوق والمهارات والقدرات الإقليمية – وتسخير فوائد الشراكات الاستراتيجية من بين أمور أخرى).

(1-5) الغرض من تجمع الكوميسا:

---

[1] The Statesman's Yearbook 2021 - ReferenceWorkEntry_Africa – page 56

[2] معهد التخطيط القومى(2000) سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (133) – فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعة دول الكوميسا – ص3.

- السلطة : هى اعلى جهاز رئاسى فى السوق , وتتشكل من رؤساء الدول والحكومات . وتختص بوضع السياسة العامة للسوق والرقابة على اداءه ووظائفه التنفيذية واهدافه ومبادئه.
- المجلس الوزراى : وهو مسئول عن مراقبة وحسن سير اعمال السوق المشتركة وتطويرها فى اطار احكام الاتفاقية .
- لجنة محافظى البنوك المركزية : وتختص بتطوير الخطط والبرامج فى مجال التعاون المالى والنقدى .
- اللجنة الحكومية : وهى تتكون من كبار المسئولين بالدول الاعضاء وتختص بتطوير الخطط وبرامج العمل فى جميع مجالات التعاون باستثناء قطاع المال والنقد .
- لجان فنية : ويبلغ عددها 13 لجنه تغطى مختلف مجالات التعاون وتختص بمسئوليات متنوعة منها الادارية والمالية والزراعية وغيرها.
- السكرتارية والسكرتير العام : ويقع مقرها فى لوساكا عاصمة زامبيا .
- لجنة استشارية : مجتمع الاعمال والمجموعات المعنية الاخرى .
- محكمة العدل : وهى تتكون من سبعة اعضاء , وتختص بالنظر فى الموضوعات التى تحول اليها من قبل الدول الاعضاء , او سكرتارية السوق , والفصل فيها وفقا لاحكام الاتفاقية وذلك لضمان الالتزام باحكام الاتفاقية عند تفسير وتطبيق نصوصها.

[3] The Journal of Economic Asymmetries 21 (2020) e00138 - Measuring the dynamics of COMESA output connectedness with the global economy - Jonathan E. Ogbuabor , Onyinye I. Anthony-Orji , Charles O. Manasseh , Anthony Orji- page2

تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي الواسع النطاق ، ولا سيما في مجالات الزراعة ،الصناعة والنقل والاتصالات لتسهيل التجارة البينية من خلال التخفيض أو إزالة الحواجز التجارية وإنشاء مؤسسات مالية إقليمية لتأسيس مشترك للتعريفة الداخلية ومنطقة التجارة الحرة الخارجية والسعي لتحقيق "الازدهار الاقتصادي من خلال التكامل الإقليمي".[1]

(1-6) الأهداف الرئيسية لتجمع الكوميسا[2]:

أ. النمو المتواصل والتنمية المستدامة للدول الأعضاء عن طريق تشجيع إنتاج وتسويق متوازن ومتناسق.

ب. العمل علي تعزيز العلاقات بين دول العالم والسوق المشتركة.

ج. دفع عجلة التنمية المشتركة في جميع مجالات النشاط الاقتصادي والتبني المشترك لسياسات الاقتصاد الكلي وبرامجه لرفع مستويات المعيشة وتشجيع العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.

د. التعاون في مجال دفع مسيرة السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء وذلك لتقوية التنمية الاقتصادية في المنطقة.

هـ. التعاون في إنشاء مناخ للاستثمار المحلي والأجنبي في الدول الأعضاء

وفي ذلك الوقت نصت الاتفاقية علي عدة بنود يلتزم بها الأعضاء وهي:

- استمرار تطبيق جداول التخفضيات الجمركية السابق اقرارها فى نطاق منطقة التجارة الحرة التفضيلية لشرق وجنوب افريقيا (PTA) وذلك عل جميع السلع التى يتم تبادلها من60% اكتوبر 1993 وحتى تصل الى 100% اكتوبر 2000.
- ازالة جميع الحواجز غير الجمركية على الواردات للدول الاعضاء وذلك خلال عام من تاريخ الانضمام.
- التوصل الى تعريفة جمركية مشتركة عام 2004.
- اقامة اتحاد نقدى خلال مراحل تنتهى فى عام 2025.
- الوصول الى سوق افريقية مشتركة – هدف نهائى .

(1-7) مراحل التكامل الإقليمى التى مر بها هذا التكتل[3]:

(1-7-1) منطقة التجارة التفضيلية

وتُعنى بتخفيض الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء فى التجمع الإقليمى وإزالة القيود غير الجمركية على عمليات التبادل التجارى وقد بدأت هذه المرحلة عند إنشاء منطقة التجارة التفضيلية فى عام 1981 م.

---

[1] Political Handbook of the World (2018–2019) Common Market For Eastern and Southern Africa (COMESA) – page 3

[2] حرم محمد بدوى محمد وعبد العظيم سليمان المهل (2015) اثر اتفاقية الكوميسا على الميزان التجارى (2002-2012)- مجلة العلوم الاقتصادية - Volume 16(2) 2015 - Journal of Economic Sciences – ص ص 82-83 - مرجع سبق ذكره

[3] المرجع السابق نفسه – ص ص 85 -86

(1-7-2) منطقة التجارة الحرة:

يتم فيها إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء وقد بدأت فى عام 2000 م بين تسع من الدول الأعضاء[1].

(1-7-3) الإتحاد الجمركي:

يتم تطبيق تعريفة جمركية موحدة فى كافة دول الإقليم مع دول العالم الأخرى وقد أُعلن تدشين هذه المرحلة فى قمة زيمبابوى 2009 م, الا انه لم يطبق حتى الان, نظرا لوجود العديد من المعوقات لدى الدول الاعضاء متمثلة فى الاثر على الاسعار (اسعار المستهلكين) والاثر على التنافسية وغيرها من المعوقات.

(1-7-3) السوق المشتركة:

وهى مرحلة تُعنى بحرية تبادل السلع بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى حرية إنتقال وسائل الإنتاج من رؤوس الأموال و العمالة والإستثمار بين الدول الأعضاء.

(1-7-4) الوحدة الإقتصادية:

وهى الإندماج الكامل وتنسيق السياسات وتكامل المؤسسات والوحدة النقدية والتى يتوقع أن تقام فى العام 2025 م.

(1-8) المجالات التي تتطرق إليها الاتفاقية[2]:

أ. تحرير التجارة والتعاون الجمركي :لإنشاء إتحاد جمركي وإلغاء العوائق الجمركية وغير الجمركية بين الدول

ب. النقل والمواصلات : تشجيع التعاون من أجل تسهيل نقل السلع وتسيير انتقال عوامل الإنتاج والأشخاص.

ج. الصناعة والطاقة : تبني معايير ونظم قياسية ومعايير جودة موحدة، وتوفير بيئة جاذبة للاستثمار.

د. التمويل :توحيد السياسات الاقتصادية الكلية وتسهيل قابلية تحويل العملات تدريجياً.

هـ. الزراعة : المساهمة في مجال التنمية الزراعية وإتباع سياسة موحدة.

و. التنمية الاقتصادية والاجتماعية: تنسيق الجهود لتحقيق تنمية مستدامة من خلال جمع وتحليل البيانات وإزالة العقبات.

(1-9) انضمام مصر الى الاتفاقية واهميتها والعائد عليها[3] .

وقعت مصر على الانضمام إلى الاتفاقية بتاريخ 1998/6/29 وتم البدء في تطبيق الإعفاءات الجمركية على الواردات من باقي الدول الأعضاء اعتبارا من 1999/2/17 على أساس مبدأ المعاملة بالمثل وللسلع التي يصاحبها شهادة منشأ معتمدة من الجهات المعنية بكل دولة. ثم وقعت مصر على اتفاقية إنشاء منطقة التجارة

[1] التسع دول هم (مصر - جيبوتى – كينيا – مدغشقر – مالاوى – موريشيوس – السودان – زامبيا – زيمبابوى) وانضمت اليهم بروندى ورواندا عام 2004

[2] حرم محمد بدوى محمد وعبد العظيم سليمان المهل(2015) اثر اتفاقية الكوميسا على الميزان التجارى (2002-2012) - مجلة العلوم الاقتصادية - Journal of Economic Sciences – Volume 16(2) 2015 الصفحة 83 - مرجع سبق ذكره

[3] نها نوفل (2020) وزارة التجارة والصناعة – مرجع سبق ذكره

الحرة بتاريخ 2000/10/31. جدير بالذكر أن عدد الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة في الوقت الراهن قد وصل إلى 14 دولة.

(1-10)اهمية انضمام مصر للاتفاقية (المزايا)[1]

أ. الاستفادة من السوق الرحبة حيث يزيد تعداد سكان الدول الأعضاء في الكوميسا عن 500 مليون نسمة ومن ثم فإن السوق تعد متنفساً للعديد من المنتجات المصرية.

ب. النفاذ لأسواق أربع عشرة دولة من الدول الإفريقية بدون سداد رسوم جمركية حيث الإعفاءات المتبادلة في إطار منطقة التجارة الحرة التابعة للكوميسا.

ج. الاستفادة من هيكل واردات الدول الأعضاء حيث تُقبل تلك الدول على استيراد العديد من السلع التي تتمتع مصر بميزة عالية في إنتاجها.

د. استيراد العديد من المواد الخام اللازمة للصناعة بإعفاء جمركي خاصة وأن أغلب دول الكوميسا تعتمد على تصدير خامات ومواد خام وسلع رئيسية .

هـ. الاستفادة من المساعدات المالية التي يقدمها بنك التنمية الأفريقي وغيره من المؤسسات المالية الدولية في مجال تنمية الصادرات إلى دول إفريقيا.

و. الانخراط في مجتمع شرق وجنوب إفريقيا سيتيح فرصة لمصر للإلمام بشئون القارة الأفريقية والمساهمة في وضع الخطط التنموية والمشاركة في إدارة الحوار وتسوية المنازعات القائمة في القارة.

(1-11)الموقف الحالى للتخفيضات الجمركية المطبقة فى الكوميسا[2].

أ. مصر ، وكينيا ، والسودان ، و موريشيوس ، و زامبيا ،وزيمبابوي ، وجيبوتي ، وملاوي ، ومدغشقر ورواندا و بوروندي تقوم فيما بينها بمنح السلع والمنتجات ذات منشأ الكوميسا إعفاء تاماً من الرسوم الجمركية والرسوم و الضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل.

ب. أوغندا وإريتريا و جزر القمر : تطبق تخفيض بنسبة 80% على وارداتها من دول الكوميسا ,

ج. أثيوبيا: تطبق تخفيضاً جمركياً بنسبة 10% من الرسوم الجمركية المقررة على وارداتها من دول الكوميسا.

د. سيشل وجمهورية الكونغو الديمقراطية: لا تقوم بمنح أية تخفيضات جمركية.

هـ. سوازيلاند: لا تقوم بتطبيق أية إعفاءات جمركية على أساس أن هناك دراسات تقوم بها حول آثار انضمامها لاتفاقية منطقة التجارة الحرة في ضوء ارتباطها مع الاتحاد الجمركي لدول الجنوب الأفريقي **SACU**.

و. قامت أنجولا مؤخراً بتعليق عضويتها في المنظمة.

---

[1] المرجع السابق نفسه

[2] الموقع الرسمى لهيئة تنمية الصادرات – وزارة التجارة والصناعة http://www.expoegypt.gov.eg/agreements

(1-12)المجموعات السلعية للصادرات المصرية لدول الكوميسا[1]:

(الصناعات الغذائية والسكر والزيوت والشحوم، المنتجات الكيماوية والدوائية، بعض المنتجات الهندسية، بعض الأجهزة المنزلية (تكييفات وتليفزيونات)، مواد البناء (الحديد والصلب والأسمنت)، الألومنيوم والحديد، الصلب، المنتجات الجلدية).

(1-13)المجموعات السلعية للواردات المصرية من دول الكوميسا[2]:

(التبغ (مالاوي)، البن و الشاي (أثيوبيا و كينيا)، الثمار الزيتية والسمسم (السودان)، الحيوانات الحية (أثيوبيا وجيبوتي)، النحاس (زامبيا)).

(2)تقييم كفاءة تجارة مصر الخارجية مع دول الكوميسا خلال الفترة (1997-2019).

(2-1) تطور اجمالى الصادرات والواردات بين مصر ودول الكوميسا:

يمكن التعرف على الاداء التجارى بين مصر ودول الكوميسا قبل وبعد سريان الاتفاقية من خلال دراسة تطور قيم الصادرات والواردت والميزان التجارى , ونسبة تغطية الصادرات للواردات على النحو التالى :

يتضح من الجدول رقم (1) بملحق الجداول ان :

أ. **الصادرات المصرية الى الكوميسا :**

تواضع قيمة الصادرات المصرية الى دول الكوميسا مقارنة بصادرات مصر الى العالم خلال الفترة من (1997 – 2019) حيث بلغت نسبة الصادرات المصرية بالنسبة الى صادرات العالم 2.7 % عام 1998 , وبعد تطبيق الاتفاقية فعليا وانخفاض معدلات التعريفة الجمركية بمقدار 80% عام 1999, ثم بمقدار 100% على الواردات عام 2001 , ارتفعت قيمة صادرات مصر الى الكوميسا من حوالى 2.3% من اجمالى الصادرات الى العالم عام 1999 الى 8.8% 2010 ثم الى 8.4% عام 2013 الا انها عاودت الانخفاض الى 7.1% خلال عام 2019.

ب. **الواردات المصرية الى الكوميسا :**

سجلت الواردات المصرية من الكوميسا تزايدا مستمرا خلال الفترة (1997- 2002) وارتفعت من حوالى 1.6% عام 1997 لتصل الى 2.7 % عام 2002 , فاقت قيمة الورادات قيم الصادرات الى الكوميسا خلال تلك الفترة ,الامر الذى نتج عنه زيادة العجز فى الميزان التجارى مع الكوميسا والذى بلغ107 مليون دولار عام 1997 ووصل الى210 مليون دولار عام 2002 ,الا انه بدا فى عام 2003 حدوث تحسن فى اداء الصادرات وتحول العجز الى فائض مستمر ،حيث وصل الى 12 مليون دولار عام 2003 وارتفع الى 1.2 مليار دولار عام 2009 ثم الى 1.7 مليار دولار عام 2013 ثم بعد ذلك انخفض ليصل الى 1.02 مليار دولار عام 2019.

[1] المرجع السابق نفسه
[2] المرجع السابق نفسه

ج. نسبة تغطية الصادرات للواردات:

انعكس الاداء التصديرى المتصاعد منذ عام 2003 حتى عام 2017 على نسبة تغطية الصادرات للواردات حيث ذات نسبة تغطية الصادرات للوارادت من حوالى 105.3 % عام 2003 الى 267.6 % عام 2009 ثم الى 334.9 % عام 2013 الا انها انخفضت عام 2016 لتصل الى 273.1 % حتى وصلت الى 183.9 % عام 2018 الا نها عاودت الزيادة مرة اخرى عام 2019 لتصل الى 190.8 % . وقد يبعث ذلك على التفاؤل المستقبلى نحو تجارة مصر الى الكوميسا فى حال استمرار زيادة نسبة تغطية الصادرات الى الواردات.

(2-2) دراسة تحليلية لبيانات التبادل التجارى بين مصر ودول الكوميسا:

(2-2-1) مؤشر قياس اداء التجارة الخارجية Trade Performance Index لدول الكوميسا خلال الفترة من(1997 - 2019):

هو مؤشر مركب يرتكز احتسابه على عدد من المؤشرات الفرعية لتنافسية الصادرات الوطنية في الاسواق العاملية، والتي تحدد مدى كفاءة التجارة .

ويتم حسابه من خلال حساب كلا من :

الميل المتوسط للصادرات = اجمالى الصدارات / النتاج المحلى الاجمالى %

الميل المتوسط للوارادت = اجمالى الواردات / الناتج المحالى الاجمالى %

معدل تغطية الصادرات الكلية للوارادت الكلية = اجمالى الصادرات / اجمالى الواردات %

ويتضح من الجدول رقم (2) بملحق الجداول ان:

أ. تذبذب نسبة الميل المتوسط للصادرات مابين الزيادة والانخفاض خلال الفترة (1977 - 2019) مع ملاحظة ضآلة نسبة الميل المتوسط للصادرات وهذا المعدل يدل على زيادة كفاءة التجارة الخارجية مع دول الكوميسا.

ب. ضآلة نسبة الميل المتوسط للواردات والذى يعطى دلالة بأن الواردات من دول الكوميسا لا تشكل نسبة هامة لسلة الواردات المصرية الكلية.

ج. زيادة معدل تغطية الصادرات الى الوارادت للكوميسا والذى يعبر بدوره عن كفاءة التجارة الخارجية المصرية لدول تجمع الكوميسا,وايضا يعطى مؤشر هام بان دول التجمع واسواقها تعد اماكن واعدة للصادرات المصرية الكلية.

د. استمرار معدل تغطية الصادرات الى الوارادت للكوميسا فى الانخفاض فى الفترة عام 1997 وحتى عام 2002 ثم اخذ فى الارتفاع بسنة كبيرة لتصل الى 105.3 % واستمر فى الزيادة حتى عام 2007 ثم اخذ فى الانخفاض عام 2008 وذلك بسبب الازمة المالية العالمية الا انه عاد للزيادة مرة اخرى ليصل الى 240.8 % عام 2010 . واثر ثورة يناير 2011 ليصل الى 184.6 %

واتجه بعد ذلك الى الزيادة مرة اخرى حتى عام 2013 ليصل الى 334.9% الا انه تراجع منذ ذلك الوقت وحتى عام 2019 تزامنا مع برنامج الاصلاح الاقتصادى التى اتخذته الحكومة من عام 2016 .

(2-2-2) قياس مؤشر الميزة النسبية الظاهرة ﴿RCA﴾ Revealed Comparative Advantage **واحتمالات خلق التجارة خلال الاعوام (2000- 2010 - 2019)**[1]:

هو المؤشر الذى يهدف الى قياس الوزن النسبى لصادرات دولة معينة من سلعة معينة من اجمالى صادراتها مقارنة بنظيره على المستوى العالمى . ويتم حساب الميزة النسبية الظاهرة بالمعادلة التالية:

$$RCA = \{Xij/Xit\}/\{Xnj/Xnt\}$$

حيث ان :**(RCA:** مؤشر الميزة النسبية الظاهرة – **Xij:** صادرات الدولة i من السلعة j – **I:** تشير الى كل من مصر والدول المنضمة الى تجمع الكوميسا – **Xit:** اجمالى الصادرات السلعية للدولة i – **Xnj:** صادرات العالم من السلعة j – **Xnt:** اجمالى الصادرات السلعية للعالم)

وتوضح قيمة ذلك المؤشر درجة ظهور الميزة النسبية فى سلعة او مجموعة سلع معينة على النحو التالى:

أ. اذا كانت قيمة المؤشر **RCAij >2.5** دل ذلك على ظهور الميزة النسبية بشكل اكثر قوة .

ب. اذا كانت قيمة المؤشر **RCAij >1.25** **2.5 >** دل ذلك على ظهور الميزة النسبية بقوة.

ج. اذا كانت قيمة المؤشر **RCAij >0.8** **1.25 >** دل ذلك على ظهور الميزة النسبية بشكل اقل قوة.

د. اذا كانت قيمة المؤشر **RCAij <0.8** دل ذلك على ضعف الميزة النسبية .

ويتضح من الجدول رقم (3) بملحق الجداول ان :

1- السلع الزراعية والغذائية :

تتمتع كل من مصر ودول تكتل الكوميسا بميزة نسبية ظاهرة فى انتاج وتصدير المنتجات الزراعية والغذائية ولكن يتفاوت قوة ظهورها فيما بين الدول كما يلى :

أ. تتمتع كل من (بروندى – جزر القمر – اثيوبيا – كينيا – مدغشـــقر – ســـوازيلاند – موريشيوس – شيلى – السودان – اوغندا – زيمبابوى – مالاوى – رواندا) بميزة نسبية اكثر قوة فى انتاج وتصدير تلك السلع على مدار الثلاث سنوات محل الدراسة حيث كانت قيمة المؤشر **RCAij >2.5** . الا ان سوازيلاند انخفضت قيمة المؤشر لها لتكون ميزة نسبية قوية فقط عام 2010 الا انها عادت مرة اخرى للصـعود الى ميزة نسـبية اكثر قوة مرة اخرى

[1] احمد رشاد الشربينى (2017) اثر منطقة التجارة الحرة الافريقية الثلاثية على الاقتصاد المصرى : دراسة توقعية للعلاقات التجارية بين مصر والشركاء التاجريين الرئيسيين (مقاربة كمية) فى :اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية واثارها على الاقتصادات الافريقية عموما والاقتصاد المصرى خصوصا – سلسلة قضايا التخطيط والتنمية،رقم ﴿ 283 ﴾ ,معهدالتخطيط القومى-القاهرة- سبتمبر- ص ص111-112

عام 2019. وكذا موريشيوس عام 2000 والتى عاودت الارتفاع فى عامى 2010 , 2019 . وكذا دولة السودان انخفضت قيمة المؤشر الى اقل من 0.8 عام 2010 وعادت للصعود مرة اخرى عام 2019 لتصل الى ميزة نسبية اكثر قوة عام 2019 .

ب. اما بالنسبة الى كل من مصر فتتسم بميزة نسبية قوية حيث كانت قيمة المؤشر **2.5 > RCAij >1.25**

ج. وبالنسبة الى تونس وزامبيا فتظهر الميزة النسبية بشكل اقل قوة حيث كانت قيمة المؤشر **1.25 > RCAij >0.8**

د. اما بالنسبة الى الكنغو وليبيا كانت قيمة المؤشر ضعيف حيث كانت قيمة المؤشر **RCAij <0.8 .**

هـ. اما باقى الدول لم يتوفر عنها بيانات فلذلك لم يتم حساب المؤشر لها .

2- الوقود والتعدين :

أ. تتمتع السودان بميزة نسبية ظاهرة اكثر قوة فى عامى2000 , 2010 ثم بعد ذلك انخفضت الى ميزة نسبية ضعيفة عن عامى 2019 حيث اصبحت قيمة المؤشر **RCAij <0.8**. وكذا دولتى الكنغو وليبيا اتسمت الميزة التنافسية باكثر قوة عن عامى 2010-2019.

ب. تتمع مصر بميزة نسبية ظاهرة اكثر قوة عن عام 2019 ثم بعد ذلك انخفضت الى ميزة نسبية قوية عن عامى 2010 , 2019 حيث اصبحت قيمة قيمة المؤشر **2.5 > RCAij >1.25**.

ج. تتمع شيلى بميزة نسبية ظاهرة قوية خلال سنوات الدراسة حيث كانت قيمة قيمة المؤشر **2.5 > RCAij >1.25**.

د. اما باقى الدول لا تظهر لها ميزة نسبية فى انتاج واتصدير تلك المنتجات واذا ظهرت فانها تتسم بالضعف الشديد.

(وتجدر الاشارة الى ان كل من ليبيا والكنغو والسودان تظهر ميزاتها التنافسية بشكل اكثر قوة من مصر فى انتاج وتصدير تلك المنتجات وبما ان درجة تماثل الوقود والتعدين الموجهة للعالم لكل من مصر والدول السابق ذكرها مرتفعة مقارنة بباقى الدول مما يشير الى امكانية استفادة مصر من فرض خلق التجارة فى هذا المجال) .

3- المنتجات المصنعة :

تلاحظ من حساب المؤشر لهذه السلع تبينان هناك دول معينة تتمتع بميزة نسبية فى سلع معينة مثل

أ. **الحديد والصلب:** هناك اربعة دول تتمتع بميزة نسبية ظاهرة اقل قوة (مصر وكينيا واوغندا وزيمبابوى) وتتمع زيمبابوى بميزة نسبية اكثر قوة من مصر فى انتاج وتصدير تلك المنتجات.

ب. **الكيماويات:** تتمتع مصر وجزر القمر وسوازيلاند وتونس بميزة نسبية ظاهرة وتتمتع سوازيلاند بميزة نسبية اكثر قوة من مصر فى انتاج وتصدير تلك المنتجات.

ج. **المنسوجات** : هناك خمس دول تتمتع بميزة نسبية ظاهرة (مصر – مدغشقر – موريشيوس – تونس – سوازيلاند)

ولكن لاتوجد دولة تتمتع بميزة نسبية اكثر قوة من مصر فى انتاج وتصدير تلك السلع.

د. **الملابس الجاهزة** : هناك سته دول تتمتع بميزة نسبية ظاهرة (مصر – سوازيلاند – كينيا – مدغشقر – موريشيوس – تونس) وتتمتع كلا من تونس وموريشيوس و مدغشقر وسوازيلاند بميزة نسبية اكثر قوة من مصر فى انتاج وتصدير تلك المنتج.

(مما سبق يمكن القول بان المنتجات المصنعة تكون محل منافسة قوية بين مصر وتلك الدول التى استطاعت ان تزيد من قدرتها التنافسية فى انتاج وتصدير تلك المنتجات مقارنة بمصر) .

لا تتمع اى دولة من دول التجمع بميزة نسبية ظاهرة فى بعض المنتجات مثل معدات الاتصالات وقطع الغيار ومعدات النقل وغيرها عن مصر فى قيمة مقياس الميزة التنافسية حيث ان قيمة المؤشر **RCAij <0.8** اى ان الميزة التنافسية ضعيفة جدا.

(3-2-2) مؤشر تماثل الصادرات مع دول الكوميسا خلال الاعوام (2000- 2010 - 2019)[1] .

يستخدم مؤشر تماثل الصادرات Export Similarity Index (ESI) لقياس مدى التشابه بين هيكل صادرات دولتين وذلك باستخدام المعادلة الاتية:

$$ESIij = \sum Min\,(Xci, Xcj) * 100$$

حيث:

ESIij: مؤشر تشابه الصادرات بين الدولتين (i, j)

i: تشير إلى مصر

J: تشير إلى الدولة المنضمة إلى تكتل الكوميسا

Xci: نصيب صادرات السلعة (c) من إجمالى صادرات الدولة (i)

Xcj: نصيب صادرات السلعة (c) مف إجمالى صادرات الدولة (j)

وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر و100 % , وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر فان هذا يعنى ان هناك تشلبه بين هيكل صادرات الدولتين, مما يشجع على التجارة فى نفس الصناعة او القطاع intra industry trade ام اذا انخفضت قيمة هذا المؤشر فيعنى ذلك ان هناك اختلافا بن هيكل صادرات الدولتين مما يشجع على التجارة بين الصناعات او القطاعات المختلفة , وبعبارة اخرى ان جزءا من التجارة البينية يتضمن سلعا منوعة من قطاعات او صناعات مختلفة inter industry trade .

[1] المرجع السابق نفسه – ص 108

ويتضح من الجدول رقم (4) بملحق الجداول ان:

أ- **السلع الزراعية والغذائية :**

اوضحت نتائج المؤشر ان درجة تماثل صادرات المنتجات الزراعية والغذائية الموجهه للعالم من كل من مصر ودول الكوميسا كانت ضعيفه جدا خلال الثلاث اعوام (2000-2010-2019) فلا تتجاوز 11.56%, 19.37%, 19.29%, فى احسن الاحوال فى الاعوام (2000-2010-2019) على التوالى مما يحد من امكانية استفادة مصر من فرص خلف التجارة وزيادة التجارة البينية فى هذا المجال.

ب- **الوقود والتعدين :**

اظهرت النتائج ارتفاع درجة تماثل صادرات منتجات الوقود والتعدين بين مصر وكل من ليبيا وسيشل وزامبيا والسودان خلال عام 2000 حيث تراوحت مابين 32% مابين مصر و سيشل وبين 41% مابين مصر و ليبيا والسودان وزامبيا . وكذا عام 2010 بين مصر وكل من الكنغو وليبيا ورواندا وسيشل والسودان وزامبيا وزيمبابوى حيث تراوحت مابين 33% مابين مصر زيمبابوى وبين 34.5% مابين مصر و الكنغو وليبيا ورواندا وسيشل والسودان وزامبيا .وكانت عام 2019 بين مصر وكل من الكنغو وليبيا زامبياو زيمبابوى حيث وصلت الى 31 % وهذا يشير الى امكانية استفادة مصر من فرص خلق التجارة مع هذه الدول. الا نها ظلت ضعيفه لا تتعدى 29 % على احسن الاوضاع مع باقى دول التكتل خلال سنوات الدراسة .

ج- **السلع المصنعة :**

بالنسبة الى درجة تماثل صادرات السلع المصنعة الموجهه الى العالم فانها تراوحت بين 34% (بين مصر و سوازيلاند ومدغشقر موريشيوس) عام 2000ومابين 30% و 41 % (بين مصر و الكنغو واوغندا وكينيا وزيمبابوى مدغشقر وسوازيلاند وموريشيوس) عام 2010 ووصلت الى 47 % (بين مصر وسوازيلاند وموريشيوس) عام 2019 وهى نسب مرتفعة بالمقارنة بدرجة تماثل صادرات السلع المصنعة بين مصر وباقى دول التكتل خلال سنوات الدراسة . مما يعنى ان مصر يمكنها الاستفادة بشكل نسبى من فرص خلق التجارة مع هذه الدول .

د- **واخيرا :** يشير مؤشر تماثل اجمالى الصادرات الى ارتفاع درجة تماثل الصادرات بين مصر وكل من سوازيلاند وكينيا وليبيا ومدغشقر وموريشيوس وسيشل والسودان وزامبياو زيمبابوى عام 2000 حيث تراوحت بين 40% مع كينيا لتصل الى 71% , وفى عام 2010 كانت درجة تماثل اجمالى الصادرات مرتفعه مع كل دول التكتل حيث تراوحت بين 30% مع اثيوبيا لتصل الى 86% مع زيمبابوى , وفى عام 2019 ظلت نسبة التماثل كبيرة بين كل دول التكتل حيث تراوحت مابين 31% مع اثيوبيا لتصل الى 77% مع مدغشقر ماعدا دولة مالاوى وصلت نسبة التماثل الى مستوى ضعيف حيث وصلت

النسبة الى 26% .مما يعنى ان مصر يمكنها تعظيم الاستفادة من فرص خلق التجارة مع هذه الدول فى مجالى السلعت المصنعة ومنتجات الوقود والتعدين ,الا ان ضعف درجة تماثل الصادرات فى مجال المنتجات الزراعية يجعل للتفاقية تاثيرا ضعيفا على انسياب هذه المنتجات.

(2-2-4) التوافق التجارى لدول الكوميسا خلال الاعوام (2000 – 2010 – 2019) :

يستخدم التوافق التجارى (TCL) Trade Complementarity Index للتعرف على درجة التشابه بهيكل صادرات دولة وواردات دولة اخرى.ويتم حساب المؤشر بإستخدام المعادلة التالية[1]:

$$TCLij = 1 - \sum_n (\frac{|Mni - Anj|}{2})$$

حيث ان :

TCLij: مؤشر التكامل التجارى للدولة (i) مع الدول (j)

I: تشير الى مصر

J: تشير الى دول تجمع الكوميسا

Mni: نسبة واردات السلعة (n) الى اجمال الواردات السلعية للدولة (i)

Anj: نسبة صادرات السلعة (n) الى اجمالى الصادرات السلعية للدولة (j)

وتتراوح قيمة هذا المؤشر ما بين الصفر والواحد الصحيح , حيث تشير القيمة صفر الى الاختلاف التام بين هيكل الصادرات والواردات للدولتين ، بينما تدل القيمة واحد الى التطابق التام بين هيكل الصادرات والواردات . وكلما زادت درجة التوافق ادى ذلك الى تسهيل اتفاقيات التجارة الثنائية والاقليمية , وذلك لزيادة درجة التوافق بين صادرات دولة ما وواردات الدولة الاخرى . وسيتم استخدام هذا المؤشر للوقوف على مدى التوافق بين الصادرات المصرية وواردات دول الكوميسا من جهة وبين صادرات تلك الدول والواردات المصرية من جهه اخرى . والجدير بالذكر انه عندما تكون درجة التوافق التجارى بين الصادرات المصرية وواردات دول الكوميسا مرتفعة مقارنة بدرجة التوافق بين صادرات تلك الدول والواردات المصرية فيكون ذلك مؤشر على ان مصر اقل عرضه من المعاناة من الاثار السلبية لتحول التجارة والعكس.

ويتضح من الجدول رقم (5) بملحق الجداول ان :

أ. بلغ متوسط درجة التوافق بين الصادرات المصرية وواردات دول الكوميسا (0.9883) عام 2000 مقارنة بمتوسط درجة التوافق بين الواردات المصرية وصادرات دول الكوميسا والتى بلغت (0.9165) فى نفس العام، بلغ متوسط درجة التوافق بين الصادرات المصرية وواردات دول الكوميسا (0.9989) عام 2010 مقارنة بمتوسط درجة التوافق بين الواردات المصرية وصادرات دول الكوميسا والتى بلغت (0.9688) فى نفس العام , وبلغ متوسط درجة التوافق بين الصادرات المصرية وواردات دول الكوميسا (0.9942) عام 2019 مقارنة بمتوسط درجة التوافق بين الواردات المصرية وصادرات دول الكوميسا

[1] المرجع السابق نفسة - ص 120

والتى بلغت (0.9678) فى نفس العام . ويظهر من ذلك ان توافق الصادرات المصرية وواردات دول الكوميسا يزداد بنسب اعلى من توافق الواردات المصرية وصادرات دول الكوميسا والذى يبين بدوره ان مصر اقل عرضه من المعاناه من الاثار السلبية لتحويل التجارة مقارنة بتلك الدول.

(3)المعوقات التى تواجه التبادل التجارى بين مصر ودول الاتفاقية والحلول والمقترحات لها:

تواجه الكوميسا ومنذ تاسيسها العديد من العقبات السياسية والاقتصادية، حيث يلاحظ غياب الارادة السياسية لدي بعض حكومات هذه الدول فى التحرك الجدي نحو إرساء تكتل اقتصادي يعمل على النهوض بالتنمية الاقتصادية مستفيدا من الامكانات والموارد البشرية الطبيعية لهذه الدول، كما أن تباين اقتصاديات المنطقة واعتماد صادراتها على المواد الاولية الخام وتبعيتها للبلدان المتقدمة وتدنى وسائل الاتصال والنقل، إضافة الى مشكلة المديونية الخارجية وخدمتها، إضافة الى واقع مناخ الاستثمار وعدم جاذبيته للاستثمارات الاجنبية المباشرة، كلها عوامل أثرت فى عدم قيام تكامل اقتصادي فعال فى شرق وجنوب إفريقيا.[1].

(3-1) معوقات داخلية عامة:

ومن هذه المعوقات مايتصل بمشاكل النقل الداخلى او يتصل بالنظم المطبقة فى المؤسسات الحكومية التى يتعامل معها المصدرون ومنها مايتصل بالخطوط الملاحية والبنية التحتية[2]:

(3-1-1) النقل الداخلى

تتمثل الصعوبات اثناء نقل المصدر البضائع من مخازنه الى ميناء الشحن فى النقاط التالية:

أ. عدم وجود اسطول نقل كافى لنقل الحاويات الصادرة والواردة مما قد يؤدى الى خسارة عدد غير قليل من المصدرين لبعض العقود نتيجة عدم الالتزام فى المواعيد مع العملاء فى الخارج.

ب. قدم اسطول النقل البرى ومايتبعه من تعطل سيارات النقل اثناء توصيل البضائع الى الموانى وما يترتب على ذلك من تاخير فى مواعيد الشحن .

ج. الزيادة غير المبررة فى اسعار النقل مما يؤثر سلبا على القدرة التنافسية لمنتجاتنا.

د. عدم التزام بعض السائقين بالقواعد المرورية وعدم وجود مراقبة كافية على السائقين وتاهيليهم للتعامل فى نقل البضائع مما قد يؤدى الى عدم الالتزام بمواعيد الشحن.

هـ. عدم توافر حاويات خاصة **high cab or open top** فى بعض الحالات التى يتطلبها شحن البضائع.

(3-1-2) بالنسبة الى المؤسسات الحكومية المصرية :

هنالك عديد من الصعوبات تقابل المصدرين مع بعض الهيئات الحكومية وغيرها وخاصة استخراج شهادات المنشا حيث ان الشروط الموضوعة لاستخراج هذه الشهادات قد تؤدى الى تاخير ارسال المصدر

[1] معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية دراسة حالة الكوميسا(2012) مجلة الباحث– العدد 10 -– الصفحة 28

[2] معهدالتخطيط القومى سبتمبر (2017) سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (283) -مرجع سبق ذكره – ص 44

مستندات الشحن الى البنك فى حالة الاعتماد المستندى او الى العميل النهائى فى الحالات الاخرى مما يؤدى الى تراكم غرامات الحاويات ووجود تكلفة لا داعى لها ومنها:

أ. يجب وجود ايصال الجمارك بفتح شهادة جمركية وحيث ان شهادة الجمارك غالبا يتم فتحها فى نفس يوم القيام بعملية التصدير وفى بعض الدول التى يكون مدة الشحن اليها من ثلاثة ايام الى اسبوع يكون من الصعب على المصدر تجهيز الاوراق المطلوبة فى هذه المده .

ب. الشرط الثانى وجود بوليصة شحن , ويؤثر هذا الشرط سلبا حيث لا يمكن المصدر استكمال استخراج شهادة المنشا الا بعد ان يتسلم بوالص الشحن ويرسل صورة اصلية الى الهئية العامة للرقابة على الصادرات والواردات مرفقة بشهادة المنشا المراد استخراجها.

ج. عدم وجود بوليصة شحن كما هو الحال فى النقل يتم كتابة تعهد الى الهئية العامة للرقابة على الصادرات والواردات لاستخراج شهادة المنشا للمصدر وهذا غير منطقى حيث ان النقل ليس له بوالص معتمدة.

(3-1-3) بالنسبة الى الخطوط الملاحية :

تعد الخطوط الملاحية من اكبر المشاكل التى تواجه المصدرين , وعلى سبيل المثل لا الحصر :

أ. عدم وجود مساحات على المراكب ووجود طلبات تصدير عالية .

ب. عدم وجود مراكب صغيرة شارتر حمولات من 1000 الى 2000 طن.

ج. نتيجة لتكدس طلبات الشحن يترتب على ذلك ان تقوم الخطوط بزيادة اسعارها بصورة غير مبررة.

د. طول مدة الابحار حيث ان الموانى المصرية لا تدخلها السفن الاصلية **Mother Vessel** ولكن يتم الشحن عن طريق **Feeders** الى الموانى الاوروبية التى بها محطات حاويات يعاد تحميلها الى مراكب اخرى مما يؤدى الى طول فترة النقل البحرى.

هـ. عدم توافر الدراسات الحديثة التى تتيح فرصة للمصدر المصرى تحديد السوق المراد دخولها.

(3-2) الصعوبات الخارجية بصفة عامة [1]:

وتتمثل المعوقات الخارجية التى تواجه الاعمال اللوجيستية للتجارة فى عدة نقاط مثل:

أ. عدم وجود المام كافى لمسئولى اللوجيستيات فى الشركات المصرية بقوانين الدول المصدر اليها وكيفية استخراج المستندات التى تسهل عملية التخليص الجمركى للعميل من تفتيش وشهادات مطلوبة ..الخ.

ب. عدم وجود دراسات خاصة لتاهيل مسؤلى اللوجستيك لعمليات التصدير.

(3-2-1) عقبات تتصل بالنفاذ الى الأسواق الأفريقية,منها معوقات بها صفة الخصوص مثل[2] :

[1] المرجع السابق نفسه – ص 46

[2] نها نوفل (2020) وزارة التجارة والصناعة- مرجع سبق ذكره

أ. ارتفاع معدلات المخاطر التجارية وغير التجارية للأسواق الأفريقية، وكذا ارتفاع تكلفة التأمين على المنتجات المصدرة ، في الوقت الذي يعتبر ضمان الصادرات المصرية لتغطية المخاطر بأنواعها محدوداً في العديد من الأسواق الأفريقية وعدم وجود مكاتب كافية للتثميل التجارى مما ادى الى غياب المعلومات والدراسات عن المنتجات المطلوبة التى تناسب الاسواق والاذواق.

ب. تفتيش الصادرات خاصة بدولة كينيا التي تصر على اصدار شهادة تفتيش مما يزيد تكلفة شحنها

ج. المنافسة الكبيرة لصادرات دول جنوب شرق آسيا للعديد للمنتجات المصرية كالملابس حيث أن هذه الأسواق أسواق سعر اولا نظراً لانخفاض القوة الشرائية للمستهلك وتواضع الاذواق.

د. عدم وجود اليات لضمان وتمويل الصادرات وندرة العملات الاجنبية فى بعضها بجانب ارتفاع مخاطر عدم السداد مع عدم وجود تسهيلات ائتمانية ممنوحة ضد مخاطر التصدير الى افريقيا وعدم وجود نظام تامينى محلى شامل وفعلى لخدمة المصدرين بالاضافة الى ضالة الاسقف الائتمانية الممنوحة ضد مخاطر التصدير لدول افريقيا .

هـ. سيطرة الوسطاء والوكلاء التجاريين اللبنانيين والهنود على القنوات التجارية في دول إفريقيا عموماً ودول غرب إفريقيا بشكل خاص، وهو ما يعنى صعوبة اختراق تلك الأسواق.

و. تفتقد العديد من الدول الأفريقية لنظم مصرفية جيدة، حيث لا تتعامل أكثر الدول الافريقية بنظام التحويلات البنكية، مع عدم وجود فروع للبنوك المصرية في تلك الدول، وندرة العملات الأجنبية في بعض الدول، هذا بالإضافة إلى ارتفاع مخاطر عدم السداد مع عدم وجود تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل (اقل من 60 يوم).

ز. الافتقار إلى وجود نظام اعتراف متبادل بالمواصفات على المستوى الإقليمي.

ح. محدودية الاستثمارات المصرية المباشرة في إفريقيا.

(3-3) مخاطر متعلقة بسعر الصرف وتتمثل فى[1]

أ. تغير قيمة العملة بشكل مفاجئ.وصعوبة توفير البنوك لتمويل الانشطة بالعملة الاجنبية.

ب. خطر حدوث خسائر كبيرة للبنك عند اعادة تقييم مراكز العملات الاجنبية المفتوحة لديه.

ج. الاخطاء اليومية مثل ادراج العملة غير المطلوبة أو توجة الارصدة الى حساب أخر غير صحيح تغير الانظمة والقوانين المتعلقة بالصرف فى اى بلد ينتمى اليه المتعامل.

(3-4) عقبات تتعلق بمجال النقل والشحن وتتمثل في[2]:

[1] زينب عبد الله, هند نبيل محمد ,منيرة جلال النجار ديسمبر (2018) العلاقات التجارية الزراعية بين مصر واتحاد الكوميسا- المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى –العدد السابع –المجلد الثامن والعشرون ص 2359

[2] نها نوفل (2020) وزارة التجارة والصناعة- مرجع سبق ذكره.

أ. ارتفاع تكلفة الشحن لبعض الدول الافريقية والتي تصل الي 10% من سعر المنتج وكذا طول مدة الشحن حيث تصل الي 45 يوم لبعض الموانى، بالإضافة إلى عدم كفاءة الموانى عديد من الدول.

ب. إلغاء خطوط الطيران التابعة لشركة مصر للطيران إلى العديد من دول الشرق والجنوب الإفريقي.

ج. وجود العديد من أوجه القصور التي تشوب خطوط السكك الحديدية بالعديد من الدول الأفريقية، حيث لا توجد خطوط سواء برية او بحرية كافية.

د. تحكم شركات الشحن الأجنبية في فترة الشحن التي قد تصل إلى 28 يوم مما قد يؤدي إلى تلف البضائع في بعض الأحيان.

(3-5) عقبات تتصل بالجانب المصري[1]:

أ. عدم وجود خطوط ملاحية او طيران منتظمة بين مصر ومعظم الدول الاعضاء بمجموعة الكوميسا .

ب. ضعف قدرة الاقصاد المصرى على التصدير واتجاه معظم انتاجه الى اوروبا وامريكا واسيا.

ج. القصور الشديد فى معلومات المصدر المصرى بخصوص طبيعة الاسواق الافريقية واحتيجاتها.

د. قصور الدعايا والاعلان عن السلع المصرية وكذا قصور فى المشاركة فى المعارض الدولية .

هـ. المشاكل البيروقراطية التى تتمثل فى تعدد الجهات الادراية التى يتعامل معها المصدر .

و. عدم وجود مراكز خدمة وصيانة دائمة للسلع المصرية المعمرة ف اسواق هذه الدول .

ز. عدم الاهتمام بسياسات تسويق المنتجات المصرية مثل (كتابة بيانات السلع باللغة المتداولة الى جانب اللغة العربية – تصميم والوان ونوعية العبوات الخاصة بالمنتجات).

ح. عدم وجود برامج تمويل متخصصة لدى البنوك لتمويل الصادرات لتلك الدول.

ط. وجود مشاكل فنية وانتاجية تتعلق بعدم مواءمة التقنيات المستخدمة فى الانتاج وعدم الامتثال بالمعايير الصحية والتسويقية التى تشترطها بعض الدول .

(3-6) الحلول والمقترحات الخاصة بازالة معوقات التصدير الى الدول الافريقية بصفة خاصة[2] :

أ. الحرص على المشاركة بفاعلية فى اللجان العليا المشتركة وخاصة مع دول اتفاقية الكوميسا وبخاصة دول حوض النيل بشكل دورى منتظم لضمان حل كافة المشكلات التى تطرا على تطبيق الاتفاقية.

ب. عقد عدد من المنتديات لتعريف القطاع الخاص بفرص الاستثمار فى الدول الافريقية بالتعاون مع المجالس التصديرية المتخصصة , هذا بالاضافة الى تعريف رجال الاعمال بالاسواق الافريقية وكذا الترتيب لعقد بعثات ترويجية للتعرف على الفرص التجارية والاستثمارية المتاحة .

---

[1] عزت ملك قناوى ,نيرة يحيى سليمان (2005) الآثار الاقتصادية لإتفاقية الكوميسا على تجارة مصر الخارجية مع دول المجموعة–مجلة مصر المعاصرة - مج , 96 ع477 ، 478- –ص ص ص 225-226-227

[2] معهدالتخطيط القومى سبتمبر (2017) سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (283) - مرجع سبق ذكره – ص ص50-51

ج. الحرص على مداومة المشاركة فى المعارض التى تقام فى الدول الافريقية وقيام الهيئة العامة لشئون المعارض الدولية بموافاة سفارات الدول بمواعيد تنظيم المعارض وشروط الاشتراك فيها .

د. الاعلان والترويج عن مبادرة مساندة الشحن الى افريقيا بنسبة 50 % من تكلفة دعم الشحن البحرى والبرى بدا من يناير 2009.

هـ. سد الفجوة المعلوماتية من خلال خطة توسيع وانتشار مكاتب التمثيل التجارى فى القارة الافريقية .

و. تشجيع المستثمرين المصريين على توجيه جزء من استثماراتهم المباشرة للسوق الافريقى وخاصة فى القطاعات ذات الاهتمام المشترك.

ز. تخصيص خط تمويلي للصادرات المصرية للسوق الافريقى لتغطية مخاطر الائتمان . بالضافة الى الدعم الدبلوماسى من وزارة الخارجية وانشاء مخازن مصرية فى الدول الافريقية حتى تكون البضائع حاضرة فى تلك الاسواق ويمكن الاستجابة للطلب فى اقل وقت ممكن ولتصبح تلك المخازن قاعدة انطلاق للصادرات المصرية واعادة قاعدة بيانات لتوفير البيانات اللازمة.

ح. توفير مواصفات السلع المصرية لازالة معوقات التصدير الى الدول الافريقية ودعم البنية الاساسية لنظم المواصفات والجودة وتوافقها مع النظم المماثلة فى الدول الافريقية لتسهيل التجارة بين مصر وافريقيا . مع دراسة التشريعات واللوائح الفنية وضرورة الفصل بينها وبين المواصفات القياسية . وبناء اللوائح على اساس من المواصفات الدولية وذلك بالنسبة الى الانتاج او منح الشهادات للمنتجات والافراد.

ط. تمويل الصفقات وتسهيلات الموردين وضمان حصيلة الصادرات وكلها من اساسيات التصدير , فلا يمكن ان يسعى المصدر الى اتمام صفقة الا اذا شعر بان هناك ضمانات كافية لسداد قيمتها.

(4) رؤية مستقبلية لتعظيم استفادة مصر من تجارتها الخارجية مع دول الكوميسا:

اشارت الدراسة الى وجود تقارب فى المؤشرات المحسوبة بين مصر ومعظم دول الكوميسا خلال سنوات الدراسة المختارة مثل وجود زيادة فى كفاءة التجارة الخارجية مع الكوميسا .وكذا التمتع بميزة نسبية ظاهرة قوية فى انتاج وتصدير بعض المنتجات والسلع بين مصر وبعض دول تكتل الكوميسا . وايضا وجود ارتفاع فى تماثل الصادرات بين مصر وبعض دول التكتل مما يزيد من قدرة الدولة المصرية على تعظيم الاستفادة من فرص خلق التجارة مع هذه الدول فى مجالات عديدة. وكذا زيادة نسبة التوافق بين الصادرات المصرية وبين واردات دول الكوميسا حيث وجد انه يوجد توافق تام بين صادرات مصر وواردات بعض الدول وكذلك توافق تام بين وارادت مصر وصادرات دول اخرى فى التكتل والذى يشير الى قدرة الاقتصاد المصرى على تخطى وتعدى المعاناه التى قد تحدث .

وعلى النقيض يوجد انخفاض فى نتائج نفس المؤشرات بين مصر وبعض دول التكتل خلال سنوات الدراسة. فمن هنا ظهرت الحاجة الى وجود رؤية مستقبلية قابلة للتنفيذ لزيادة كفاءة التبادل التجارى بين مصر هذه الدول للوصول الى نتائج للمؤشرات ولتعظيم الاستفادة من تجارة مصر مع دول الكوميسا من خلال :

أ. التغلب على المشاكل اللوجيستية التى تعتبر من الاسباب الرئيسية لضعف التبادل التجارى بين مصر وبعض دول التكتل .وكذا تذليل كافة العقبات التي تواجه الصادرات المصرية إلى دول تجمع الكوميسا. سواء مشاكل منشأ أو مشاكل تطبيق الإعفاءات الجمركية أو غيرها.

ب. العمل على معرفة مواصفات وجوده المنتجات الاكثر تبادلا بين هذه الدول وكيفية انتاجها فى مصر وكذا الترويج لها فى هذه الدول .

ج. العمل على إنشاء بوابة تجارة إقليمية لتسهيل التجارة تشمل معلومات عن جميع الدول الأعضاء في الكوميسا مع العمل على توحيد المستويات التكنولوجية بين كافة الجهات المعنية لتيسير تفعيل هذه الالية.

د. انشاء قاعدة بيانات شاملة تضم كل المعلومات الخاصة التى يحتاجها المستثمرون وكذا الاجراءات اللازمة ومنافذ الوصول لأسواق دول الكوميسا لمعرفة السلع الاكثر طلبا فى هذه الاسواق والقدرة على معرفة المنتج المنافس لهذه السلع والقادمة من الاسواق الاجنبية والتى تلبى احتياجات هذه الاسواق باسعار منخفضة ومعرفة معلومات عن المستوردين بهذه الاسواق وكيفية التواصل معهم .

هـ. نقل الخبرات المتعلقة بمجال البنوك التجارية والاستثمارية وصناديق التمويل للمشروعات وكذا انشاء فروع للبنوك المصرية في دول الكوميسا بحيث يتم من خلالها كافة العمليات المصرفية التي تكون مصر أحد اطراف التبادل التجاري فيها وذلك لعدم توافر العملة الصعبة لدى الكثير من الدول الإفريقية لتسديد قيمة الصادرات. الأمر الذي يعيق عملية التحويل إلى المصدريين أو يؤخر وصولها وبذلك يقبل المصدرون المصريون في التعامل مع السوق الافريقية وذلك بسبب وجود تجارب سيئة لتعامل المصدرين مع السوق الافريقية ووجود مخاطر وعدم قدرة المصدرين على الحصول على مستحقاتهم المالية.

و. محاولة ايجاد حلول بديلة لايصال الصادرات الى الدول التى ليس لها منافذ مائية مثل إثيوبيا، ملاوي، رواندا، سوازيلند، أوغندا، زامبيا، وزمبابوي.

ز. تنظيم الندوات والمؤتمرات والترويج والدعاية والإعلان اللازمة للتعريف بالمنتجات المصرية وخصائصها الفنية ومجالات استعمالها في أسواق الدول الأعضاء في اسواق دول الكوميسا وعمل بعثات تجارية اليها لتعريف هذه الاسواق بالمنتجات المصرية وكذا معرفة الشركات الكبيرة الموجودة بهذه الدول وبالنشاط التجارى الخاص بها وقعد صفقات تجارية معها لتوفير احتياجاتها من السلع من السوق المصرية.

ح. انشاء اتحاد جمركى للسلع والخدمات التى يتم استيرادها وتصديرها الى دول الكوميسا في ظل اتفاقية التجارة الحرة والاتحاد الجمركي. , لزيادة التعاون ورفع معدلات النمو بهذه الدول .

ط.العمل على زيادة الاستثمارات فى القطاعات التصديرية ذات القدرة الكبيرة بدول الاتفاقية .

ي. العمل على الانتقال بالاقتصاديات الموجودة فى الاتفاقية من اقتصاديات متنافسة الى اقتصاديات متكاملة وذلك لعمل توزان بينها وكذا وجود تكامل تجارى بينها.

ك. دراسة احتياجات الاسواق الافريقية خاصة دول الكوميسا وذلك للتعرف على اذواق المستهلك فى هذه الدول على أمل أن يكون لدينا بعد أفريقي قوي في المستقبل ويصاحب ذلك بشكل خاص نظام معلومات وبيانات كفء ومتكامل عن التجارة الدولية للدول الأعضاء في الكوميسا ، لتصبح دائماً في خدمة المصدر المصري.

نتائج البحث:

1- وجود استقرار ملحوظ مصحوب بأتجاه عام نحو الارتفاع فى قيمة كل من الصادرات والواردات المصرية مع دول الكوميسا ، وبالتالى فى حجم التبادل التجارى بين مصر ودول المجموعة خلافا لتقلبها بين الانخفاض والارتفاع قبل انضمام مصر لعضوية المجموعةبالنسبة الى تجارة مصر الى العالم .

2- استمرار زيادة نسبة تغطية الصادرات المصرية الى الواردات المصرية الخاصة بدول الكوميسا .

3- زيادة معدل كفاءة التجارة الخارجية مع دول الكوميسا بسبب وجود ضالة فى الميل المتوسط للصادرات المصرية الى دول الكوميسا.

4- تتمتع مصر بميزة نسبية قوية فى انتاج وتصدير منتجات السلع الزراعية والغذائية مقارنة بباقى الدول حيث كانت قيمة المؤشر **2.5 > RCAij >1.25.**

5- تتمتع مصر بميزة نسبية ظاهرة اكثر قوة والخاصة بانتاج وتصدير السلع الخاصة بالوقود والتعدين عن عام 2019 ثم بعد ذلك انخفضت الى ميزة نسبية قوية عن عامى 2010 , 2019 حيث كانت قيمة المؤشر **2.5 > RCAij >1.25.**

6- لا تتمتع مصر بميزة نسبية ظاهرة اكثر من باقى الدول والخاصة بانتاج وتصدير المنتجات المصنعة وبذلك تكون محل منافسة قوية بين مصر وتلك الدول التى استطاعت ان تزيد من قدرتها التنافسية فى انتاج وتصدير تلك المنتجات مقارنة بمصر.

7- من حساب مؤشر تماثل الصادرات خلال الاعوام (2000-2010-2019) يوجد استمرار فى ارتفاع قيمة المؤشر بين مصر وبعض دول التكتل مما يعنى ان مصر يمكنها تعظيم الاستفادة من فرص خلق التجارة مع هذه الدول فى مجالات عديدة.

8- ظلت درجة التماثل فى قيمة مؤشر تماثل اجمالى الصادرات والخاصة بالمنتجات الزراعية والغذائية منخفضة خلال الاعوام (2000-2010-2019) بالنسبة الى كل دول التكتل حيث كانت القيمة ضعيفه جدا قاربت على الصفر.

9- من حساب مؤشر تماثل الصادرات لاجمالى الصادرات بين مصر ودول الكوميسا تبين ارتفاع قيمة المؤشر لكل دول الكتكل خلال سنوات الدراسة مما يعنى ان مصر يمكنها تعظيم الاستفادة من فرص خلق التجارة مع هذه الدول فى نفس القطاعات .

10- يوجد ازدياد فى توافق الصادرات المصرية وواردات دول الكوميسا بنسب اعلى من توافق الواردات المصرية وصادرات دول الكوميسا والذى يبين بدوره ان مصر اقل عرضه من المعاناه من الاثار السلبية لتحويل التجارة مقارنة بدول التكتل.

8. توصيات البحث

مع الاخذ فى الاعتبار ما قدمته الدراسة من مقترحات فى الجزء الخاص بتقييم تجارة مصر الخارجية مع دول الكوميسا رؤية مستقبلية يقترح الباحث التاكيد على المقترحات الاتية :

1- تشجيع زيادة حجم التجارة الخارجية بين مصر ودول الكوميسا حيث انها تتسم بالتواضع.

2- زيادة الميزة النسبية الظاهرة والخاصة بمجموعات السلع التى لاتتمتع بهذه الميزة وذلك لزيادة منافسة مصر داخل سوق تكتل الكوميسا .

3- العمل على رفع درجة تماثل الصادرات والخاص بالسلع الزراعية والغذائية بين مصر وكل دول التكتل حتى يمكن لمصر تعظيم الاستفادة من فرص خلق التجارة مع هذه الدول فى هذا المجال.

4- الحد من المعوقات الداخلية والتى تتصل بمشاكل النقل الداخلى او يتصل بالنظم المطبقة فى المؤسسات الحكومية التى يتعامل معها المصدرون ومنها مايتصل بالخطوط الملاحية والبنية التحتية.

5- تجهيز الموانى المصرية لتقبل السفن الكبيرة بدلا من نقل البضائع فى موانى اخرى على سفن صغيرة .

6- سرعة انهاء اجراءات البضائع فى الموانى وعدم تكدسها بها.

7- تدريب مسؤولى اللوجيستيات بالموانى المصرية على قوانين الدول المصدر اليها وكذا كيفية استخراج المستندات لتسهيل عملية التخليص الجمركى للبضائع.

8- تقليل العقبات التى تتصل بالنفاذ الى الأسواق الأفريقية.

9- العمل على تحسين واقع مناخ الاستثمار وزيادة جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

10- المشاركة باللجان الخاصة بالكوميسا لضمان حل كافة المشكلات الخاصة بتبدال السلع داخل الاتفاقية.

11- المشاركة فى المعارض الدولية لزيادة معرفة الدول بالمميزات التى تقدمها مصر على السلع داخل الاتفاقية.

12- زيادة تحفيز المستثمرين على توجيه جزء من استثماراتهم الى دول افريقيا وخاصة فى القطاع ذات الاهتمام المشترك بين الدول.

13- الحد من مخاطر الائتمان وكذا مخاطر سعر الصرف المتعلقة بالمصدرين لزيادة تدفق الصادرات المصرية الى الاسواق الافريقية .

9. المراجع

المراجع العربية:

1- اكرام عبد الرحيم (2002) التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادى العربى (العولمة والتكتلات الاقليمية البديلة) ,مكتبة مبدولى ,الطبعة الاولى ,مصر.

2- الأمم المتحدة نيويورك وجنيف(٢011) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – إعادة بناء قطاع سلع التبادل التجاري الفلسطيني: نحو الانتعاش الاقتصادي وتكوين الدولة.

3- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء – يوليو (2017) دراسة التجارة الخارجية واثارها على الاقتصاد المصرى خلال الفترة من 2006 وحتى 2015 مع دراسة خاصةعن دور الكوميسا.

4- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء – النشرة السنوية لبيانات التجارة الخارجية.

5- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء – سبتمبر (2018) قياس تنافسية الصادرات القائمة على الصناعات الصغيرة فى ضوء مبادرة البنك المركزى المصرى.

6- المعهد العربى للتخطيط (2009) الكويت – التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادى الاقليمى – سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية– العدد الواحد والثمانون.

7- بن ناصر محمد (2008) رسالة ماجستير بعنوان المشاريع العربية المشتركة ودورها فى تعزيز التكالم الاقتصادى العربى – كلية العلوم الاقتصادية – جامعة الجزائر.

8- حرم محمد بدوى محمد وعبد العظيم سليمان المهل(2015) اثر اتفاقية الكوميسا على الميزان التجارى (2012-2002) – مجلة العلوم الاقتصادية – Journal of Economic Sciences – Volume 16(2) 2015.

9- زينب عبد الله هند نبيل محمد ,منيرة جلال النجار– ديسمبر (2018) العلاقات التجارية الزراعية بين مصر واتحاد الكوميسا– المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى –العدد السابع – المجلد الثامن والعشرون.

10- عزت ملك قناوى , نيرة يحيى سليمان (2005) الآثار الاقتصادية لإتفاقية الكوميسا على تجارة مصر الخارجية مع دول المجموعة– مجلة مصر المعاصرة – مج , 96 ع477 ، 478

11- معهدالتخطيط القومى سبتمبر (2017) سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (283) – اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية واثارها على الاقتصادات الافريقية عموما والاقتصاد المصرى خصوصا.

12- معهد التخطيط القومى يونيه (2000) سلسلة قضايا سلسلة قضايا التنمية التخطيط والتنمية رقم 133 – فرص ومجالات التعاون بين مصر ودول الكوميسا.

13- محمد عبد المجيد حسين – يناير (2018) تقييم أداء التكامل الإقليمي في الكوميسا– المركز الديمقراطي العربي

14- الاستاذه/ نها نوفل(2020) وزارة التجارة والصناعة– قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية – إدارة أفريقيا – اتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (الكوميسا).

15- معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية دراسة حالة الكوميسا (2012) مجلة الباحث – العدد 10.

المراجع الاجنبية:

1- جون هدسون, مارك هرندر (1987) العلاقات الاقتصادية الدولية , ترجمة : طه عبد الله منصور , محمد عبد الصبور محمد على ,دار المريخ , الرياض , السعودية .

2- The Statesman's Yearbook (2021) – ReferenceWorkEntry_Africa.

3- The Journal of Economic Asymmetries 21 (2020) e00138 – Measuring the dynamics of COMESA output connectedness with the global economy – Jonathan E. Ogbuabor , Onyinye I. Anthony-Orji , Charles O. Manasseh , Anthony Orji

4- Political Handbook of the World (2018–2019) Common Market For Eastern and Southern Africa (COMESA).

المواقع الالكترونية:

1- الموقع الرسمى للكوميسا –https://www.comesa.int/what-is-comesa/.

2- الموقع الرسمى لهيئة تنمية الصادرات – وزارة التجارة والصناعة http://www.expoegypt.gov.eg/agreements

3- قاعدة بيانات COMSTAT https://comstat.comesa.int/wpumytd/merchandise-trade-by-commodity-hs

4- **قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية** //data.wto.org/

10. الملاحق

ملحق الجداول

جدول رقم (1) :تطور إجمالى قيمة الصادارت والواردات بين مصر ودول الكوميسا خلال القترة (1997 – 2019)

القيمة بالميون دولار

السنوات	قيمة الصادرات للكوميسا	قيمة الواردات من الكوميسا	الميزان التجارى	نسبة تغطية الصادرات للواردات %	قيمة الصادرات الى العالم	قيمة الواردات من العالم	حجم تجارة مصر للكوميسا بالنسبة الى حجم تجارة مصر مع العالم %
1997	105	212	-107	49.5	3907	13203	1.85
1998	85	215	-130	39.6	3195	16480	1.52
1999	81	197	-117	40.9	3536	15963	1.42
2000	87	179	-92	48.6	4694	13964	1.43
2001	113	276	-163	41.1	4141	12720	2.31
2002	133	343	-210	38.7	4678	12496	2.77
2003	237	225	12	105.3	6161	10893	2.71
2004	231	199	32	116.0	7680	12841	2.09
2005	433	299	134	145.0	10646	19812	2.40
2006	443	239	204	185.1	13720	20594	1.99
2007	535	363	172	147.3	16168	27033	2.08
2008	1642	1147	494	143.1	26303	52828	3.52
2009	1897	709	1188	267.6	24206	44951	3.77
2010	2412	962	1451	250.8	27309	52998	4.20
2011	1673	907	767	184.6	31570	62251	2.75
2012	2581	950	1631	271.7	30622	72453	3.43
2013	2425	724	1701	334.9	29018	66180	3.31
2014	2052	728	1324	281.8	27646	73842	2.74
2015	1727	594	1133	290.9	21987	74374	2.41
2016	1757	644	1114	273.1	22502	71357	2.56
2017	1628	605	1023	269.0	26278	66565	2.41
2018	1920	1044	876	183.9	29304	81910	2.66
2019	2152	1128	1024	190.8	30505	76390	3.07

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء – النشرة السنوية لبيانات التجارة الخارجية اعداد مختلفة

جدول رقم (2) : نتائج حساب مؤشر اداء التجارة الخارجية مع دول الكوميسا فى الفترة من (1997– 2019).

القيمة بالمليون دولار

السنوات	الصادرات	الوارادت	الناتج المحلى الاجمالى	الميل المتوسط للصادرات٪	الميل المتوسط للواردات٪	معدل تغطية الصادرات الى الواردات٪
1997	106	213	79770	0.13	0.27	49.6
1998	106	215	89188	0.12	0.24	49.5
1999	81	197	95039	0.08	0.21	40.9
2000	113	237	104752	0.11	0.23	47.6
2001	113	276	102273	0.11	0.27	41.1
2002	133	343	90261	0.15	0.38	38.7
2003	237	225	85163	0.28	0.26	105.3
2004	231	199	82855	0.28	0.24	116.0
2005	433	299	94127	0.46	0.32	145.0
2006	443	239	112902	0.39	0.21	185.1
2007	535	363	137055	0.39	0.27	147.3
2008	1642	1147	170797	0.96	0.67	143.1
2009	1897	709	198316	0.96	0.36	267.6
2010	2412	962	230024	1.05	0.42	250.8
2011	1673	907	247726	0.68	0.37	184.6
2012	2581	950	278769	0.93	0.34	271.7

334.9	0.25	0.84	288007	724	2425	2013

تابع جدول رقم (2):نتائج حساب مؤشر اداء التجارة الخارجية مع دول الكوميسا فى الفترة من(1997- 2019).

معدل تغطية الصادرات الى الواردات٪	الميل المتوسط للواردات٪	الميل المتوسط للصادرات٪	الناتج المحلى الاجمالى	الواردات	الصادرات	السنوات
281.8	0.24	0.67	305567	728	2052	2014
290.9	0.18	0.52	332075	594	1727	2015
273.1	0.19	0.53	332484	644	1757	2016
269.0	0.26	0.69	236528	605	1628	2017
183.9	0.42	0.77	249713	1044	1920	2018
190.8	0.37	0.71	303092	1128	2152	2019

المصدر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - النشرة السنوية لبيانات التجارة الخارجية - اعداد مختلفة
البنك الدولي - بيانات الناتج المحلى الاجمالى
الجدول - من اعداد الباحث

جدول رقم (3):نتائج حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لكل من مصر ودول تجمع الكوميسا خلال الاعوام (2000- 2010 - 2019) :

INDICATOR	EGYPT			Burundi			Comoros			Eswatini		
	2000	2010	2019	2000	2010	2019	2000	2010	2019	2000	2010	2019
Agricultural products	1.36	2.19	2.06	9.39	9.62	4.80	5.03	5.38	5.74	5.09	2.05	3.63
Food	1.07	2.26	2.18	11.11	11.00	5.60	6.43	6.53	6.70	4.93	1.87	3.57
Fuels and mining products	3.06	1.72	1.95	0.00	0.39	0.62	0.00	0.00	0.00	0.08	0.06	0.06
Fuels	3.60	1.83	2.25	0.00	0.13	0.22	غ.م	0.00	0.00	0.06	0.05	0.07
Manufactures	0.47	0.64	0.71	0.00	0.09	0.12	0.10	0.36	1.07	0.73	0.68	0.97
Iron and steel	1.14	1.21	1.09	0.00	0.00	0.76	0.00	0.00	0.00	0.05	0.00	0.00
Chemicals	0.65	1.21	1.57	0.00	0.18	0.05	0.00	0.86	2.89	2.17	3.12	4.22
Pharmaceuticals	0.56	0.31	0.27	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	غ.م	0.00	0.00	0.01
Machinery and transport equipment	0.02	0.13	0.19	0.00	0.09	0.10	0.00	0.00	0.30	0.23	0.08	0.06
Office and telecom equipment	0.01	0.02	0.29	0.00	0.09	0.00	0.00	0.00	0.00	0.02	0.01	0.01
Electronic data processing and office equipment	0.00	0.02	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.02	0.00	0.02
Telecommunications equipment	0.02	0.02	0.81	0.00	0.00	0.00	غ.م	0.00	0.00	0.05	0.00	0.01
Integrated circuits and electronic components	0.00	0.01	0.02	0.00	0.00	0.00	غ.م	غ.م	0.00	0.00	0.00	0.00
Transport equipment	0.01	0.04	0.02	0.00	0.18	0.14	0.00	0.00	0.45	0.10	0.04	0.05
Automotive products	0.01	0.05	0.03	0.00	0.14	0.14	0.00	0.00	0.65	0.14	0.05	0.04
Textiles	3.22	2.96	2.78	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.95	0.17	1.15
Clothing	1.94	2.08	2.27	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	4.45	1.17	3.91

تابع جدول رقم (3): نتائج حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لكل من مصر ودول تجمع الكوميسا خلال الاعوام (2000-2010-2019):

INDICATOR	Ethiopia			Kenya			Madagascar			Mauritius		
	2000	2010	2019	2000	2010	2019	2000	2010	2019	2000	2010	2019
Agricultural products	9.81	9.18	8.91	7.19	6.25	5.94	4.24	2.79	4.09	2.13	3.52	3.38
Food	9.91	10.02	8.73	8.02	6.16	5.38	4.92	3.02	4.49	2.65	4.16	3.81
Fuels and mining products	0.06	0.05	0.02	0.77	0.30	0.78	0.37	0.66	1.85	0.02	0.05	0.10
Fuels	غ.م	0.00	0.00	0.71	0.26	0.62	0.32	0.35	0.24	0.00	0.02	0.07
Manufactures	0.12	0.15	0.18	0.26	0.50	0.45	0.80	0.85	0.42	1.06	0.76	0.76
Iron and steel	غ.م	0.02	0.00	0.89	1.03	1.18	0.00	0.03	0.02	0.03	0.16	0.02
Chemicals	0.00	0.02	0.02	0.56	0.78	0.72	0.12	0.25	0.26	0.10	0.26	0.34
Pharmaceuticals	غ.م	0.03	0.01	1.06	0.47	0.56	0.00	0.00	0.00	0.08	0.47	0.41
Machinery and transport equipment	0.00	0.12	0.02	0.01	0.15	0.15	0.02	0.31	0.03	0.03	0.07	0.09
Office and telecom equipment	غ.م	0.02	0.06	0.00	0.13	0.04	0.02	0.02	0.01	0.01	0.08	0.14
Electronic data processing and office equipment	غ.م	0.02	0.00	0.00	0.20	0.04	0.06	0.02	0.00	0.01	0.05	0.14
Telecommunications equipment	غ.م	0.02	0.18	0.01	0.16	0.05	0.00	0.05	0.01	0.01	0.18	0.24
Integrated circuits and electronic components	غ.م	0.00	غ.م	0.00	0.01	0.02	0.00	0.00	0.00	0.00	0.01	0.04
Transport equipment	غ.م	0.06	0.00	0.01	0.14	0.14	0.01	0.28	0.03	0.03	0.03	0.06
Automotive products	0.00	0.08	0.00	0.01	0.13	0.14	0.00	0.11	0.00	0.01	0.01	0.01
Textiles	0.17	0.62	0.47	0.62	0.70	0.48	4.81	1.58	0.99	2.15	1.98	3.64
Clothing	0.00	0.22	2.27	0.17	1.58	2.23	12.24	13.06	7.09	19.87	12.55	9.52

تابع جدول رقم (3): نتائج حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لكل من مصر ودول تجمع الكوميسا خلال الاعوام (2000-2010-2019):

INDICATOR	Zambia			Zimbabwe			Malawi			Rwanda		
	2000	2010	2019	2000	2010	2019	2000	2010	2019	2000	2010	2019
Agricultural products	1.21	0.77	0.92	6.99	2.79	2.74	10.59	9.00	9.90	غ.م	4.38	4.15
Food	1.14	0.81	0.91	7.06	2.51	2.93	13.11	10.47	11.42	غ.م	4.99	4.52
Fuels and mining products	3.20	4.14	4.61	0.91	1.65	2.25	0.04	0.56	0.02	غ.م	1.69	1.42
Fuels	0.11	0.03	0.09	0.11	0.09	0.09	0.03	0.01	0.00	غ.م	0.04	1.03
Manufactures	0.28	0.14	0.23	0.39	0.51	0.20	0.13	0.14	0.10	غ.م	0.13	0.18
Iron and steel	0.00	0.09	0.58	4.17	2.33	2.47	0.00	0.07	0.00	غ.م	0.12	0.43
Chemicals	0.05	0.17	0.43	0.30	0.06	0.03	0.09	0.14	0.12	غ.م	0.06	0.13
Pharmaceuticals	0.00	0.01	0.02	0.22	0.03	0.02	0.00	0.00	0.00	غ.م	0.00	0.00
Machinery and transport equipment	0.06	0.06	0.09	0.06	0.04	0.05	0.07	0.08	0.09	غ.م	0.11	0.11
Office and telecom equipment	0.01	0.00	0.01	0.01	0.00	0.00	0.02	0.04	0.03	غ.م	0.06	0.08
Electronic data processing and office equipment	0.00	0.00	0.01	0.02	0.01	0.01	0.00	0.08	0.10	غ.م	0.09	0.03
Telecommunications equipment	0.00	0.01	0.02	0.01	0.00	0.00	0.00	0.02	0.00	غ.م	0.09	0.21
Integrated circuits and electronic components	0.00	0.00	0.01	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	غ.م	0.00	0.02
Transport equipment	0.04	0.03	0.05	0.05	0.05	0.05	0.10	0.06	0.09	غ.م	0.15	0.15
Automotive products	0.04	0.03	0.06	0.06	0.03	0.01	0.06	0.07	0.11	غ.م	0.19	0.17
Textiles	1.62	0.02	0.05	0.69	0.34	0.10	0.44	0.17	0.27	غ.م	0.00	0.16
Clothing	1.13	0.00	0.01	0.76	0.09	0.12	1.12	0.77	0.13	غ.م	0.00	0.17

تابع جدول رقم (3): نتائج حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لكل من مصر ودول تجمع الكوميسا خلال الاعوام (2000-2010-2019):

INDICATOR	Seychelles			Sudan			Tunisia			Uganda		
	2000	2010	2019	2000	2010	2019	2000	2010	2019	2000	2010	2019
Agricultural products	7.50	6.19	6.85	3.80	0.52	5.78	1.10	0.93	1.18	8.50	6.80	6.40
Food	9.59	7.51	8.00	4.22	0.49	5.81	1.31	1.06	1.33	8.97	7.51	6.98
Fuels and mining products	2.40	1.88	1.06	4.55	4.28	0.68	1.02	0.78	0.45	0.84	0.34	0.39
Fuels	3.09	2.40	1.37	5.82	5.48	0.84	1.17	0.91	0.44	0.70	0.35	0.47
Manufactures	0.05	0.11	0.27	0.09	0.00	0.03	1.06	1.16	1.22	0.07	0.47	0.27
Iron and steel	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.13	0.45	0.48	0.23	1.77	1.46
Chemicals	0.17	0.02	0.02	0.01	0.00	0.02	1.17	0.98	0.65	0.11	0.30	0.30
Pharmaceuticals	0.61	0.08	0.05	0.03	0.00	0.01	0.05	0.06	0.14	0.15	0.08	0.18
Machinery and transport equipment	0.05	0.17	0.50	0.12	0.00	0.05	0.34	0.86	1.10	0.06	0.37	0.11
Office and telecom equipment	0.00	0.02	0.00	0.00	0.00	0.00	0.06	0.57	0.43	0.00	0.54	0.04
Electronic data processing and office equipment	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.01	0.09	0.05	0.00	0.10	0.04
Telecommunications equipment	0.00	0.07	0.00	0.00	0.00	0.00	0.11	1.33	0.83	0.00	1.37	0.05
Integrated circuits and electronic components	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.07	0.20	0.35	0.00	0.02	0.02
Transport equipment	0.12	0.45	1.46	0.34	0.00	0.26	0.11	0.33	0.72	0.08	0.32	0.20
Automotive products	0.00	0.00	0.05	0.02	0.00	0.18	0.12	0.28	0.43	0.08	0.38	0.13
Textiles	0.00	0.00	0.00	0.11	0.00	0.00	1.09	1.64	1.47	0.10	0.45	0.30
Clothing	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	12.43	8.11	5.86	0.00	0.08	0.07

تابع جدول رقم (3): نتائج حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لكل من مصر ودول تجمع الكوميسا خلال الاعوام (2000-2010-2019):

INDICATOR	Libya			Congo			Djibouti			Eritrea		
	2000	2010	2019	2000	2010	2019	2000	2010	2019	2000	2010	2019
Agricultural products	0.03	0.00	0.01	غ.م	0.23	0.65	غ.م	غ.م	غ.م	4.44	غ.م	غ.م
Food	غ.م	0.00	0.01	غ.م	0.07	0.05	غ.م	غ.م	غ.م	5.27	غ.م	غ.م
Fuels and mining products	7.62	3.62	5.82	غ.م	3.37	5.29	غ.م	غ.م	غ.م	0.20	غ.م	غ.م
Fuels	غ.م	4.65	7.51	غ.م	4.33	6.75	غ.م	غ.م	غ.م	1.05	غ.م	غ.م
Manufactures	0.02	0.03	0.01	غ.م	0.46	0.13	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
Iron and steel	غ.م	0.21	0.16	غ.م	0.08	0.09	غ.م	غ.م	غ.م	0.00	غ.م	غ.م
Chemicals	غ.م	0.10	0.02	غ.م	0.01	0.01	غ.م	غ.م	غ.م	0.30	غ.م	غ.م
Pharmaceuticals	غ.م	0.00	0.00	غ.م	0.00	0.00	غ.م	غ.م	غ.م	1.61	غ.م	غ.م
Machinery and transport equipment	غ.م	0.00	0.00	غ.م	0.84	0.21	غ.م	غ.م	غ.م	0.00	غ.م	غ.م
Office and telecom equipment	غ.م	0.00	0.00	غ.م	0.00	0.00	غ.م	غ.م	غ.م	0.00	غ.م	غ.م
Electronic data processing and office equipment	غ.م	0.00	0.00	غ.م	0.00	0.00	غ.م	غ.م	غ.م	0.00	غ.م	غ.م
Telecommunications equipment	غ.م	0.00	0.00	غ.م	0.00	0.00	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
Integrated circuits and electronic components	غ.م	0.00	0.00	غ.م	0.00	0.00	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
Transport equipment	غ.م	0.00	0.00	غ.م	2.45	0.49	غ.م	غ.م	غ.م	0.00	غ.م	غ.م
Automotive products	غ.م	0.00	0.00	غ.م	0.01	0.02	غ.م	غ.م	غ.م	0.00	غ.م	غ.م
Textiles	غ.م	0.00	0.00	0.00	0.03	0.01	غ.م	غ.م	غ.م	0.00	غ.م	غ.م
Clothing	غ.م	0.00	0.00	غ.م	0.01	0.01	غ.م	غ.م	غ.م	0.00	غ.م	غ.م

المصدر : تم حساب المؤشر اعتمادا على

WTO Database According to Revision 3 of the Standard International Trade Classification (SITC-Rev3)
Online Data Access:https: //data.wto.org/

جدول رقم (4): نتائج حساب مؤشر تماثل الصادرات المصرية مع صادرات دول الكوميسا خلال الاعوام (2000-2010-2019).

السلع	السلع الزراعية			منتجات الوقود والتعدين			السلع المصنعة			اجمالى الصادرات		
الدول	2000	2010	2019	2000	2010	2019	2000	2010	2019	2000	2010	2019
بروندى	11.56	19.37	19.29	0.00	7.92	10.00	0.00	5.94	8.33	11.56	33.24	37.62
الكنغو	0.00	2.07	6.10	0.00	34.54	31.58	0.00	30.18	8.41	0.00	66.79	46.09
سوازيلاند	11.56	18.11	19.29	1.10	1.17	1.05	34.17	41.50	47.71	46.83	60.77	68.05
اثيوبيا	11.56	19.37	19.29	0.82	1.03	0.36	9.05	9.83	11.80	21.44	30.23	31.45
كينيا	11.56	19.37	19.29	10.21	5.96	12.59	18.74	32.66	30.43	40.51	57.99	62.31
ليبيا	0.27	0.00	0.14	40.73	34.54	31.58	1.25	1.70	0.74	42.25	36.24	32.46
مدغشقر	11.56	19.37	19.29	4.98	13.23	29.93	34.17	41.50	28.00	50.71	74.10	77.23
مالاوى	11.56	19.37	19.29	0.53	11.26	0.33	9.50	9.10	6.68	21.59	39.73	26.30
موريشيوس	11.56	19.37	19.29	0.26	0.97	1.66	34.17	41.50	47.71	45.99	61.84	68.66
رواندا	0.00	19.37	19.29	0.00	34.01	22.90	0.00	8.75	11.84	0.00	62.13	54.02
سيشل	11.56	19.37	19.29	31.96	34.54	17.18	3.61	7.50	18.15	47.13	61.42	54.62
السودان	11.56	4.59	19.29	40.73	34.54	10.98	6.86	0.32	1.87	59.16	39.46	32.14
اوغندا	11.56	19.37	19.29	11.17	6.92	6.28	5.21	30.95	18.09	27.94	57.24	43.65
زامبيا	10.31	6.83	8.64	40.73	34.54	31.58	20.63	8.94	15.48	71.67	50.32	55.70
زيمبابوى	11.56	19.37	19.29	12.10	33.20	31.58	28.00	33.17	13.14	51.67	85.74	64.01

المصدر : تم حساب المؤشر اعتمادا على

WTO Database According to Revision 3 of the Standard International Trade Classification (SITC-Rev3)
Online Data Access:https: //data.wto.org/

* تعزر حساب المؤشر لكل من جزر القمر و جيبوتى و اريتريا الصومال لعدم توافر البيانات المطلوبة
*لم يتم حساب المؤشر لدولة تونس حيث انها انضمت الى الكوميسا فى اواخر عام 2018

جدول رقم (5) : نتائج حساب مؤشر التوافق التجارى بين مصر وبين دول الكوميسا خلال الاعوام (2000-2010-2019)

البيان	التوافق التجارى بين وارادت دول الكوميسا والصادرات المصرية			التوافق التجارى بين الواردات المصرية وصادرات دول الكوميسا		
الدول	2000	2010	2019	2000	2010	2019
اريتريا	0.8889	0.9964	0.99999	0.7243	0.9870	0.8689
السودان	0.9999	0.9987	0.9976	0.9765	0.9639	0.9713
كينيا	0.9888	1	0.9917	0.9779	1	1
ليبيا	1	0.999999	0.9977	0.9999	0.9890	0.9709
اثيوبيا	0.9865	1	0.9966	0.8117	0.9969	0.9946
زامبيا	0.9998	0.9993	0.9975	0.9988	0.9998	0.9999
الكنغو الديمقراطية	0.9995	0.99999	0.9984	0.9395	0.9999	0.9732
اوغندا	0.9863	1	0.9940	0.9722	0.9986	0.9997
بروندى	0.9871	0.9997	0.9999	0.7521	0.8435	0.9568
جيبوتى	0.9807	0.9984	0.9491	0.9066	0.9620	0.9560
جزر القمر	0.9824	0.9958	0.99999	0.7796	0.8292	0.8298
مالاوى	0.9998	1	0.9986	1	0.9889	0.9914
موريشيوس	0.9999	1	0.9989	0.9954	0.9939	0.9901
رواندا	1.0000	1	0.9976	0.8511	0.9822	0.9949
سيشيل	0.9906	0.9969	0.9911	0.8120	0.9305	0.9143
زيمبابوى	0.9990	0.99997	0.9937	1	0.9995	0.9999
مدغشقر	0.9999	0.9984	0.9950	0.9999	0.9732	0.9986
سوازيلاند	0.9999	0.9969	0.9908	0.9999	0.9997	0.9975
الصومال	-	-	0.9995	-	-	0.9485
تونس	-	-	0.9962	-	-	0.9999
المتوسط العام لجميع للدول	**0.9883**	**0.9989**	**0.9942**	**0.9165**	**0.9688**	**0.9678**

المصدر : قاعدة بيانات comstat

الجدول: من اعداد الباحث

ملحوظة:

- لم يتم حساب المؤشر لدولة الصومال خلال عامى 2000،2010 وذلك لعدم توافر بيانات عنها
- لم يتم حساب المؤشر لدولة تونس خلال عامى 2000،2010 وذلك لانها لم تنضم الى التكتل الا فى عام 2018
- عند حساب مؤشر التوافق التجارى بين صادرات مصر وواردات باقى الدول يجب ان تكون المجموعة السلعية الموجودة فى صادرات مصر موجودة بواردات باقى الدول والعكس صحيح .